صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة

وأثرها في المسائل العقدية عند الإباضية

إعداد

د/ فتحي عبد الرحمن محمد عطية الحوفي

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد بجامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات الزقازيق

قسم العقيدة والفلسفة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام أهل الحق، المبعوث رحمة للعالمين، أرسله ربه للناس كافة، هاديا ومبشرا ونذيرا؛ فمنهم من آمن به واتبع هداه، ومنهم من كفر به واتبع هواه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، أرسى في قرآنه أصول الاعتقاد، وحفظها من الزيادة والنقصان والتحريف والتبديل.

وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، أظهر الحجة وأبان المحجة، حذر أمته من الفرقة والاختلاف واتباع الرأي والهوى، فقال:«سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِرْقَةُ قَوْمٍ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ وَيُحَلِّلُونَ الْحَرَامَ»[1]، فاللهم صلِّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.. وبعد:

فما أحوجنا اليوم في عصر ساد فيه التعصب المذهبي؛ أن نترسم معالم طريق الهدى، فنجتمع علي الحق المبين، وإن أدى اجتهادنا إلى الاختلاف؛ فليعذر بعضنا بعضا، دون تسفيه أو تجريح أو تكفير.

فمما أثلج الصدر وأحيا الأمل في النفس؛ ظهور العديد من الدعوات التي تنادي بالتقريب بين المذاهب الإسلامية، في محاولة لرأب الصدع بين فرق الأمة؛ ومن هذه المحاولات محاولات التقريب بين الإباضية ومذهب أهل السنة، والتي صدرت من بعض الإباضيين المعاصرين ومن بعض الباحثين من أهل السنة، وهي جد محاولة تحمد لأصحابها لو أنها قامت على أساس من الحقيقة العلمية وموافقة الوقائع التاريخية، غير أن ما يبعث في النفس الأسى ويعتمل فيها الألم ويبدد الرجاء والأمل، هو ذهاب تلك المحاولات سدى؛ لقيامها – دون قصد من جل أصحابها – على غير أساس من الحقيقة العلمية التي لا تقبل الضياع، والحقيقة التاريخية التي لا تقبل التزييف أو التشويه.

وإذا كنا نرفض التعصب والعصبية والنعرات الطائفية التي لم تجن الأمة من ورائها سوى التشتت والتشرذم؛ فإننا نرفض التقريب الذي يجافي الحقيقة والواقع، فهو أقرب إلى التلفيق من التوفيق، نرفض هذا التقريب الذي يؤدي إلى

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ " كتاب الفتن والملاحم، رقم (٨٣٢٥) ٤/٤٧٧.

تشويه مذهب لحساب الآخر، نرفض التقريب الذي يقوم على أنقاض الحقيقة ويجتزئ المعلومة ويبترها عن سياقها العام الذي انسلخت منه، نرفض التقريب الذي يعلو فيه الرأي والهوى على حساب النص الشرعي والمنطق الفكري، نرفض التقريب الذي يأتي من طرف واحد ويظل الطرف الآخر في عنفوانه؛ يرى أن الحق معه وأن الطرف الآخر عليه أن يقدم كافة التنازلات التي تبرهن على صدق توجهه في التقارب نحوه، نرفض التقريب الذي لا يقبل فيه بعضنا بعضا حين الاختلاف، ويتمسك كل طرف بما عنده ويعتقد فيه أنه الحق، نرفض هذا التقريب الذي تكون الثلمة فيه كبيرة لا تنجبر، والخسارة فيه وفيرة لا يفلح معها عوض؛ حين تكون فيه التنازلات مرتبطة بالعقيدة التي هي أصل الدين وأساسه.

فقد أعلن الإباضيون – ولا يزالون – أن مذهبهم سُنِّي يقوم على أساس الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأن آراء الإباضية لم تخرج في يوم من الأيام عن هذه الأصول، فهم أبعد الناس عن الكفر، مذهبهم سُنِّي لا محالة، وإن لم يحشرهم الناس في ظلال أهل السنة.

وقد يكون هذا الإعلان مقبولا حين يصدر من إباضي يرى أن معتقده يوافق الحق ويصيب السُنّة، أما أن تصدر هذه الدعوات من بعض الباحثين من أهل السنة؛ فالأمر إذن يحتاج إلى إعادة نظر.

فقد ذهب د/ مصطفي الشكعة إلى أن " عقيدة الإباضية تتفق مع عقيدة أهل السنة في الكثير والكثير وتختلف معهم في القليل، فهم يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للعلوم الدينية"(١).

وإذا كان د/ الشكعة قد نص على اتفاق عقيدة الإباضية مع أهل السنة في الكثيروالكثير، فإن د/ محمد عبد العاطي عباس قد ذهب إلى مدى أبعد مما ذهب إليه د/ الشكعة؛ حيث قرر أن " الإباضية مذهب إسلامي معتدل يتفق تمام الاتفاق مع مذهب أهل السنة والجماعة في أصول الدين وقواعد الإيمان الستة، والتي تتمثل في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر

(١) إسلام بلا مذاهب ص ١٣٦ الدار المصرية اللبنانية ط الحادية عشرة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

والقدر"[١]، ثم حصر الخلاف بينهما في بعض فروع العقيدة، مثل الفروع المرتبطة بالإيمان بالله تعالى، كصفات الله تعالى عين ذاته، ونفي الرؤية ، والقول بخلق القرآن، ورأى أن هذه مسائل فرعية اختلفت فيها الإباضية مع أهل السنة، رغم اتفاقهم في الأصل المنبثقة عنه وهو الإيمان بالله تعالى ووجوب اتصافه بكل كمال وتنزيهه عن كل نقص[٢].

وإلى هذا الرأي ذهب د/ محمود محمد حسين علي[٣]، وغيرها من محاولات عدة تلتقي معهم في هذا الإطار.

غير أن ما طرحه الباحثون من أهل السنة يحمل بين طياته تساؤلات عدة، لعل أبرزها ما يلي:

إذا كان استشهادهم بموافقة الإباضية في العقيدة مع أهل السنة والجماعة باتفاقهم معهم في الأصول الإيمانية واختلافهم معهم في الفروع فقط؛ فإني أقول: وهل كانت هذه الأصول يوما محلا للخلاف بين الفرق الإسلامية؟ فهل يجحد أحد منهم وجود الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، مع اختلاف طرائقهم في تحقيق الإيمان بهذه الأصول. بل إن هذه المسائل الفرعية – كما يراها الداعون للتقريب – تُعد من أهم الخطوط الفاصلة بين أهل السنة وغيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى.

وهل الإيمان بما مثلوا له فروعا للعقيدة ينفصل عن أصولها؟ فمثلا هل يمكن الفصل بين الإيمان بوجود الله الذي هو الأصل الأول في العقيدة وبين الإيمان بصفاته التي يعتبرونها فرعا؟ ، مع أن الإباضية أنفسهم لا يفصلون بين ذات الله وصفاته، حيث يقولون إن صفاته تعالى عين ذاته!!!

وهل اعترافهم بالقرآن مع قول جماهيرهم بخلقه يصبُّ في اتفاقهم مع أهل السنة القائلين بقدمه؟ أو أنه يصب في افتراقهم عنهم؟، وهل فتح باب التأويل على مصراعيه لنصوص الذكر الحكيم إذا رأى العقل استحالتها يلقي بهم في

---

(١) المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية دراسة مقارنة ص ١٦٧ بحث منشور بمجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (١٢٩، الجزء الثاني) جماد أول ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

(٢) نفس المرجع والموضع.

(٣) يراجع: عقيدة الإباضية من كُتبهم ص ١٨ بحث منشور بحولية كلية أصول الدين القاهرة، العدد الثاني والعشرون ٢٠٠٥م.

أحضان أهل السنة أو يبعدهم عنهم؟، وهل إصرارهم على تحميل النصوص ما لا تحتمل وإهمال ما ينطق به صريحها يؤكد قربهم من أهل السنة أو بعدهم عنهم؟، وهل اعتدادهم بالعقل على حساب الشرع وإعطائه الدور الأصيل في تقرير المسائل العقدية، كقول أكثرهم بوجوب معرفة الله بالعقل لا السمع، وقولهم بأن العقل هو مصدر التحسين والتقبيح والمدح والذم؛ هل كل ذلك يدل على تمام الاتفاق مع أهل السنة أو يدل على خلاف ذلك؟!!!

وهل اعترافهم بالسُنَّة يتلاءم مع ردهم لبعض الأحاديث المتواترة، كما في أحاديث الرؤية والشفاعة والميزان والصراط مثلا، من خلال القدح في رجال إسنادها أو الطعن في متنها، فإن لم يجدوا إلى ذلك سبيلا ردوها تحت ستار التأويل؟ وكذا موقفهم من أحاديث الآحاد التي ردوا الأخذ بها مطلقا في مسائل الاعتقاد؛ هل هذا يدل على توافقهم وانسجامهم مع أهل السنة والجماعة أو مع غيرهم؟!!!

وهل موقفهم من مرتكب الكبيرة والحكم عليه بأنه كافر كفر نعمة ويخلد في النار يأتي ليدلل على صحة ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون؟

كم كنت أود وأرجو تحقيق هذا التقريب بين مذهبهم ومذهب أهل السنة، لكن المواقف العقدية والفكرية للإباضية حبست أنفاس هذا الأمل وبددت هذا الرجاء.

يقول د/ صابر طعيمة – وهو الذي عايش العقيدة الإباضية عبر رحلة بحثية طويلة – في تعقيبه على دعوات التقريب التي صدرت من جانب الإباضيين أنفسهم:" والمتابع لهذا الجانب من النشاط الفكري والعقدي عند الإباضية قد تجيش نفسه بالأمل المرتجى الذي يجب أن تحققه عناصر أمة الإسلام بوحدة انتماء أبنائها نحو كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، لكن الذي يلاحظ على الباحثين والمؤرخين الإباضيين أنهم حين بدا عليهم وكأنهم ينادون على إخوانهم المسلمين لكي يعتبروا المذهب الإباضي تحت لواء كتاب الله وسنة نبيه ﷺ أنهم فيما اختلفوا فيه مع جمهور أهل السنة لم يكتفوا بتبرير ما اجتهدوا فيه وما تأولوه من أمور العقيدة، وإنما راح بعضهم يغمز ما ذهب إليه سلف الأمة وجمهور الأئمة من علماء المسلمين: أهل السنة والجماعة"[1].

(١) الإباضية عقيدة ومذهبا ص ١٢ دار الجيل بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

وليت الأمر وقف عند حد الغمز للمخالفين لهم من سلف الأمة وجماهير علماء أهل السنة بل تعداه إلى مرحلة تعسف بدعواتهم ودعوات التقريب بينهم وبين أهل السنة، فعلى سبيل المثال: المخالف لهم في نفي الرؤية إن لم يتب من القول بثبوتها مات كافرا كفر نعمة ويخلد في النار، مثله مثل الكافر كفر جحود والمشرك بالله تعالى. واختلفوا في حكم القائلين بقدم القرآن بين متوقف في أمرهم، وبين قاطع بفسقهم، وبين قاطع بكفرهم والبراءة منهم. كما حكموا على المخالفين لهم في نفي الشفاعة إن كان متأولا فهو كافر كفر نعمة، وإن لم يكن متأولا فهو مشرك شركا يخرج من الملة اتفاقا.

فإذا كان الإباضيون بهذا التعصب لمذهبهم والحكم على مخالفيهم بالكفر والخلود المؤبد في النيران؛ فهل تفلح أي دعوة للتقريب بينهم وبين أهل السنة؟!!!

وإذا كان هذا هو حال قُربهم مع أهل السنة والجماعة، فكيف لنا أن نتصور بعدهم عن أهل السنة، وكيف يكون؟!!!

وانطلاقا من الأمانة العلمية والحقيقة التاريخية لواقع مذهبهم العقدي كما جاء في كتبهم، أقول: إن المذهب العقدي الإباضي في مجمله أكثر قربا من المذهب العقدي لدى الخوارج والمعتزلة، وذلك بحكم النشأة التاريخية والصلة الفكرية التي تربط أوصال مذهبهم بمذهب الخوارج والمعتزلة. ومن هنا جاء هذا البحث ليعكف على أهم المسائل العقدية عند الإباضية، التي جاءت أثرا لصلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة.

وإذا كان البحث قد ركز على هذه الصلة فليس معنى هذا انحصار صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة دون غيرهم من الفرق الأخرى، أو انقطاع صلتهم بأهل السنة على وجه العموم؛ وذلك لأن الاتصال بين الفرق الكلامية حقيقة لا يستطيع لباحث منصف أن يماري فيها أو يختلف حولها، غير أن هذا الاتصال قد يقوى حينا ويضعف أحيانا أخرى، وفي كل لا يستطيع أحد أن يمحو آثار هذا الاتصال. والمطالع لتاريخ نشأة الفرق الإسلامية يدرك حقيقة وقوع هذا الاتصال، وفي البحث الذي بين أيدينا نلقي الضوء على صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة، حتى يتسنى لنا الوقوف على أهم مصادر تلقي العقيدة عند الإباضية، ومدى تأثيرها في صياغة ورسم ملامح المذهب العقدي عندهم.

ويعلم الله أني ما قصدت بهذا البحث إشعال حرب مذهبية بين الإباضية

وأهل السنة، بقدر ما هو وفاء للأمانة العلمية التي تفرض نفسها على ساحة البحث العلمي من واقع نصوصهم وفكر رجالهم، ووفاء للحقيقة التاريخية التي لا يمكن محوها أو طي آثارها بطول العهد والزمن.

وأود أن أنوه إلى أن الهدف من هذا البحث ليس هو دراسة المسائل العقدية عند الإباضية ومقارنتها بعقيدة الخوارج والمعتزلة، بقدر ما هو إثبات لتوافق عقيدة الإباضية مع عقيدة الخوارج والمعتزله، ولا شك أن الوفاء بالمنهج الذي يخدم هذا البحث قد أتى على حساب بسط الفكرة وعرضها في بعض الآحيان، وعلى عمق الفكرة وتحليلها أحيانا أخرى.

وقد جاء هذا البحث وفق خطة بمقتضاها احتوى على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

فأما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وخطة البحث.

وأما الفصل الأول فعنوانه: صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة. ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الإباضية (الأصل والنسب).

المبحث الثاني: نشأة الإباضية وصلتها بالخوارج والمعتزلة.

وأما الفصل الثاني فعنوانه: أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في المسائل العقدية عند الإباضية. ويشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: منهج الإباضية في الاستدلال على مسائل العقيدة.

المبحث الأول: أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في مسائل الإلهيات عند الإباضية.

المبحث الثاني: أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في مسائل السمعيات عند الإباضية.

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم نتائج البحث.

ثم ذيلت البحث بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وقد استخدمت في تتبع جزئيات هذا البحث مجموعة من المناهج التي تضافرت في سبيل إخراج هذا البحث، أهمها المنهج: الوصفي، والتاريخي، والتحليلي، والمقارن.

وأخيرا أود أن أشير إلى: أنني لا أزعم – في عرضي لهذا البحث– قد بلغت الكمال أو قاربته، أو أصبت كبد الحقيقة، بيد أنني قد بذلت جهدي، لم

آل ولم أقصر، فإن كنت أصبت فذلك من فضل الله وكرمه، وإن كانت الأخرى فذلك من نفسي والشيطان ، قال تعالى:﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [سورة النساء ٧٩] ، فالكمال لله وحده والعصمة لأنبيائه ورسله، وملابسة القصور من لوازم خلقه. وما أصدق قول البيساني (ت٥٩٦هـ)، حين كتب إلى العماد الأصفهاني (ت٥٩٧هـ) معتذرا عن كلام استدركه عليه:" إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا ؟، وها أنا أخبرك به؛ وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جلة البشر"(١).

أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى السداد ، وأن يجعل هذا العمل صالحا ،
ولوجهه خالصا ، وألا يجعل لأحد سواه فيه حظا ،
وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين ،
وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ١٧/١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الفصل الأول : صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة

المبحث الأول: الإباضية (الأصل والنسبة)

مع أن المذهب الإباضي يُعد أقدم المذاهب الإسلامية على الإطلاق[١]، إلا أن اسم (الإباضية) لم يظهر في مؤلفات علماء المذهب إلا في أواخر القرن الثالث الهجري نظرا للسرية والكتمان التي أحاطت بالمذهب في مرحلته الأولى[٢]؛ لذا وجب قبل أن نخوض غمار هذا البحث أن نتعرف على أصل الإباضية ونشأتهم، وفيما يلي بيان ذلك:

التسمية والنسبة: مهما تعددت الروايات وتناقضت فإن معظم المؤرخين وكتاب الفرق من الإباضية وغيرهم[٣] يشيرون إلى أن هذه الفرقة سميت بهذا

---

(١) مختصر تاريخ الإباضية، أبو الربيع سليمان الباروني ص١٩ ط المطابع العالمية سلطنة عمان، نشر مكتبة الاستقامة تونس ط الثالثة، بدون، : دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد أعوشت ص ١٧ دار التضامن للطباعة، نشر مكتبة وهبة ط الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، : الإباضية تاريخ ومنهج ومبادئ، زكريا بن خليفة المحرمي ص ٣ مكتبة الغبيراء ط الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م.

(٢) التنظيمات السياسية والإدارية عند الاباضية في مرحلة الكتمان نظرة خاصة إلى بلاد المغرب العربي، د. عوض خليفات ص٨٥ ط ١٩٨٣م.

(٣) من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٠١/٣ نشر دار الفكر العربي ط الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، و: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلَطي، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري ١٧٨/١ نشر المكتبة الأزهرية للتراث. بدون، و: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي ص٨٢ دار الآفاق الجديدة بيروت ط الثانية ١٩٧٧م، و: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، الشيخ محمد أبو زهرة ص ٧٧ دار الفكر العربي، بدون. ومن مصادر الإباضية : طبقات المشايخ بالمغرب، أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت ٦٧٠هـ) تح إبراهيم طلآي ٢١٤/٢ ط الجزائر ١٩٨٢م، و: الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات، أبو القاسم بن إبراهيم البرادي (ت ٦٩٧هـ) ص ١٥٦ ط القاهرة ١٨٨٤م، و:الكشف والبيان، أبو عبد الله محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي، تح د. سيدة إسماعيل كاشف ٤٧١/٢ ط وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، و: الحقيقة والمجاز في تاريخ الإباضية في اليمن والحجاز، سالم بن حمود السمائلي ص٣٥ نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان، ط سجل العرب بالقاهرة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، مختصر تاريخ الإباضية لأبي الربيع ص١٩، الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث،علي يحيى معمر ص٣٠ مطابع سجل العرب ط الأولى ١٩٧٦م.

الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض[١] الذي ينتمي إلى قبيلة تميم، والإباض: حبلٌ يُشَدُّ في ذِراع الجَمَل، ثم يشدُّ إلى وظيف يده، فالجَمَل مأبوضٌ، والمصدر الأبض، والأَبْض: الدَّهر[٢]، وقد تم العدول في هذا الاشتقاق عن اسم الولد(عبد الله) إلى الوالد (ابن إباض)، طلبا للتخفيف واختصاص الأشهر ،وذلك في اللغة معروف لاينكر[٣]، فأنصار عبد الله بن الزبير يقال لهم (الزبيرين)، وأتباع نافع بن الأزرق يقال لهم (الأزارقة) وهكذا[٤].

---

(١) هو: عبد الله بن إباض المري التميمي من أهل نجد، ولم يذكر من ترجم له تاريخا لميلاده ولا فاته، وإنما باتفاق المؤرخين أنه عاصر جابرا، وعاش إلى زمن عبد الملك وأجابه برسالة مطولة بين له فيها حقيقة مبادئ المذهب وسيرة أهل لاستقامة، ورأيهم في الصحابة والخوارج، وهو جواب عن رسالة بعثها له مع سنان بن عاصم،وقد نُسب المذهب إليه، حيث اشتهر بمناظراته مع الخوارج الصفرية والنجدية وغيرهم ولابن إباض فضائل مشهورة في الآفاق، وآثار حميدة مخلدة في بطون الأوراق، فكان طبيعيا أن ينسب الناس من كان على رأيه إليه يقول السالمي في ذلك:

ما الإباضيون إلا علما لخلفاء الحق منا فاعلما
وأصله أن فتى إباض كان محاميا لنا وماض
ونسبوا من كان في طرقته إليه لاشتهار حسن سيرته
ونحن الأولين لم يشرع لنا نجل إباض مذهبا يحملنا
إلى قوله: إن المخالفين قد سمونا بذاك غير لأننا رضينا

يرجع في ترجمته إلى: طبقات المشايخ بالمغرب، الدرجيني ٢/٢١٤ ، و: اللمعة المضيئة في تاريخ الإباضية الأستاذ بالحاج بن عدون قشار مكتبة الضامري للنشر والتوزيع ص١٠ السيب سلطنة عمان ط الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩٠ م، وانظر: دراسات عن الإباضية تأليف: عمرو خليفة النامي، ترجمة ومراجعة ميخائيل خوري د. ماهر جرار، حرر أصوله وعلق عليه ودقق وراجع د . محمد صالح ناصر د . مصطفى صالح باجو ص٤٤،٤٥ نشر دار الغرب الإسلامي ٢٠٠١م، ويراجع:الأعلام، خير الدين الزركلي ٤/٦٢،٦١ نشر دار العلم للملايين ط الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

(٢) الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) تح وشرح: عبد السلام محمد هارون ١/٢٤٩ دار الجيل، بيروت / لبنان ط الأولى١٤١١ هـ /١٩٩١ م.

(٣) طبقات المشايخ للدرجيني ٢/٢١٤ .

(٤) نشأة الحركة الإباضية في البصرة ومناقشة دعوى تأسيس جابر بن زيد لها وعلاقتها بالخوارج، د. محمد عبد الفتاح عليان ص٩٠ دار الهداية للطباعة والنشر ط الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

وسواء كانت همزة الإباضية بالفتح كما يذهب إليها أباضية المشرق كما في عمان[١]، أم بالكسر كما يذهب إليها إباضية الشمال الإفريقي[٢]؛ فإن الأمور التي لا يختلف عليها الإباضيون ولا غيرهم من أصحاب المقالات الأخرى هي نسبة الإباضية إلى عبد الله بن اباض، حتى عد بعض كتاب الفرق والمؤرخين ذلك إجماعا من الإباضية[٣]، باستثناء قلة قليلة من المؤرخين لا يعتد بها[٤]، قاموا بإنكار هذه النسبة؛ نظرا للجذور التاريخية التي تثبت الصلة بين عبد الله بن إباض والخوارج، وما تسببه لديهم من حساسية شديدة؛ مُفضِّلين نسبة مذهبهم إلى جابر بن زيد الأزدي[٥] بدلا من نسبتهم إلى عبد الله بن إباض، ويتمنون لو أطلق عليهم اسم الجابرية؛ لأن جابرا هو الذي وحد الصفوف، ونظم أسلوب الدعوة، وخطا بالمذهب خطوات كبيرة، فضلا عن علمه الواسع؛ إذ كان أحد تلاميذ الصحابي الجليل عبد الله ابن عباس رضي الله عنه[٦].

كما أطلقوا على أنفسهم عدة ألقاب منها: أهل الدعوة، وأهل الاستقامة، وجماعة المسلمين[٧]، ورأوا أن النسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي نسبة غير

(١) الحقيقة والمجاز في تاريخ الإباضية، السمائلي ص٣٥.

(٢) الرسالة الشافية، محمد بن يوسف أطفيش ص٤٩ ط الجزائر، و: الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، د/ عدّون جهلان ص٣٤ مكتبة الضامري عمان ط الثانية ١٤١١هـ/١٩٩١م.

(٣) يراجع: الفرق بن الفرق للبغدادي ص ٨٢، و: الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، علي يحيى معمر ص٣٥٤.

(٤) العقود الفضية في أصول الإباضية، سالم بن حميد الحارثي ص١٢١ دار اليقظة العربية في سوريا ولبنان، و: الإباضية عقيدة ومذهبا ص ٤٤.

(٥) ولد أبو الشعثاء الإمام جابر بن زيد الأزدي سنة ١٨هـ في بلدة (فَرقْ) من أعمال ولاية نزوى بناحية من عمان، و ينتسب إلى قبيلة اليحمد الأزدية، وقد كان من بيت علم ومعرفة، هاجر في طلب العلم إلى البصرة حتى صار عالم أهل البصرة في زمانه، نسبه ابن معين إلى الإباضية إلا أنه تبر أمنهم ت ٩٣هـ انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد تح: محمد عبد القادر عطا ١٣٣/٧ وما بعدها نشر دار الكتب العلمية / بيروت ط الأولى١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، وانظر: معجم أعلام الإباضية قسم المغرب، جمعية التراث، لجنة البحث العلمي ١٦٧/١ المطبعة العربية، غرداية ط الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٦) الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، علي يحيى معمر ص٣٠ مكتبة وهبة بالقاهرة.

(٧) التنظيمات السياسية والإدارية عند الاباضية في مرحلة الكتمان، د. عوض خليفات ص٨٥.

قياسية، وأن الإقرار بها جاء نتيجة لما اشتهر به ابن إباض من مراسلات عِلميَّةٍ مع عبد الملك بن مروان، ونقده لسلوك الحكم الأُمويِّ، الذي ابتعد عن نهج الخلفاء الراشدين، ودعا الحكَّام الأُمويين للعودة إلى سيرة الرسول ﷺ وخلفائه ﷺ أو اعتزال أمور المسلمين؛ كما عُرف بمواقفه الحازمة ومواجهته الصارمة لانحراف الخوارج عن الفهم السليم لأحكام الإسلام، وظهر عند الناس بمظهر الزعيم، وعُرف أصحابه بأتباع ابن إباض أو الإباضيَّة(١).

ولعل الإباضية يريدون إبعاد شبح انتسابهم للخوارج بإعلانهم المستمر أنهم ينتسبون لجابر وليس ابن إباض، وأن معارضيهم هم الذين فرضوا عليهم تسمية الإباضية بدلا من الجابرية. لكن النسبة لابن إباض أرجح وأولى بالقبول من غيرها؛ لأن ابن إباض أسبق ظهورا في الحياة السياسية من جابر وأشهر منه معارضة للسياسة الجائرة لبني أمية(٢)، وفي ذلك يقول عمر بن الحاج: " فرغم حرصي البالغ على إعطاء الفرق حقها، وخاصة الأباضية في هذا المجال، فإنه لا يسعني إلا إبداء مخالفتي لهم، فأنا أرى أن الأباضيين قد بالغوا كثيرا في لصق جابر إليهم، وفي زعمي أنها محاولة – بوعي تاريخي– لإزالة شبح الخوارج عنهم؛ لعلمهم في أعماقهم أن ابن أباض كان أحد الخوارج، ولعلمهم أيضا أن الناس من غيرهم يعلمون ذلك ولا يمكن محوه – كحقيقة واقعة – من ذاكرة التاريخ. غير أني أعود فاقول: إن التاريخ وإن ذكر خارجية ابن أباض، إلا أنه هو نفس التاريخ الذي ذكر بأنه خالفهم بالرأي أخيرا، فانفصل عنهم وبين فساد رأيهم، إذا فلم يعد خارجيا"(٣).

ففي هذا النص إقرار من صاحبه بمبالغة الإباضيين في لصق جابر إليهم في محاولة لطرد شبح الخوارج عنهم، أما قوله بأن ابن إباض بعد انفصاله عن الخوارج لم يعد خارجيا فهذا شأن آخر سوف نعرض له بالتحليل والمناقشة فيما بعد. وإذا كانت نسبة الإباضية إلى ابن إباض تمثل حقيقة واقعة لا يمكن

(١) معجم أعلام الإباضية قسم المغرب، جمعية التراث ١٠/١.

(٢) أسس الاتفاق بين الإباضية والمعتزلة دراسة في ضوء عقيدة أهل السنة. د/ عبد البديع محمد عبد الله محمد سالم ٣٢٦٥/٢ بحث منشور بحولية كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق العدد الحادي والعشرون ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

(٣) دراسة في الفكر الإباضي ص ٣٨.

محوها من ذاكرة التاريخ – على حد تعبير عمر بالحاج – فإن " القلة التي تنسب الإباضية إلى غير ابن إباض تتصف أقوالها بالتناقض وعدم الاتساق مع الواقع التاريخي "[١].

فالواقع التاريخي أثبت أن لابن إباض دورا كبيرا لا يمكن إنكاره في تأسيس الإباضية، ويصف الدرجيني (ت٦٧٠هـ) هذا الدور بقوله:" كان عبدالله بن أباض إمام أهل الطريق وجامع الكلمة لما وقع التفريق، فهو العمدة في الاعتقادات، والمبين لطرق الاستدلالات والاعتمادات، والمؤسس لأبنية هي مستندات الأسلاف، والمهدم لما اعتمده أهل الخلاف، وكان رأس العقد، ورئيس منْ بالبصرة وغيرها من الأمصار والمتقدم في حلبة الفضل بين أولئك الأخيار، قعد عن اللحاق فاشتراه من غير إنكار، وقنع بالخمول من غير قصور ولا إقصار، وقلى ما اعتقده ابن الأزرق في المحمدية، وعدل عن طريقي البيهسية والنجدية، وسلك محجة العدل، وكان قدوة لأهل الفضل، فإليه النسبة اليوم في العقائد، معدولا بها عن اسم الولد إلى اسم الوالد طلبا للتخفيف واختصاص الأشهر، وذلك في اللغة معروف لا ينكر، ولابن أباض فضائل مشهورة في الآفاق وآثار حميدة مخلدة في بطون الأوراق"[٢]؛ ولذا كان جديرا بأن يعد – حسب تعبير البرادي (ت ٨١٠ هـ)– رأس العقد وإمام القوم[٣].

ولا أدل على ذلك من اتخاذه القرارات الهامة التي كان لها أبعد الأثر في نشأة الإباضية وتمايزها، فمن ذلك قراره بالقعود عن الخروج مع ابن الأزرق بطريقة تلقائية فورية ودون الرجوع إلى أحد[٤].

يقول البرادي:" إن المسلمين – يقصد المحكمة – بعد قتل أبي بلال اجتمعوا بجامع البصرة وعزموا على الخروج، وفيهم عبد الله ابن إباض ونافع ابن الأزرق ووجوه المسلمين، فلما جن عليه الليل سمع عبد الله دوي القراء ورنين المؤذنين وحنين المسبحين، فقال لأصحابه: أعنْ هؤلاء أخرج، فرجع"[٥].

---

(١) نشأة الحركة الإباضية في البصرة ص٨٩.

(٢) طبقات المشايخ للدرجيني ٢١٤/٢ .

(٣) الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات ص ١٥٥.

(٤) نشأة الحركة الإباضية في البصرة ص١١١.

(٥) الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات ص ١٥٥،١٥٦.

وهنا يثار تساؤل مؤداه: إذا كان بعض الإباضية يؤثرون نسبتهم لجابر بدلا من ابن إباض، فهل يقبل جابر نسبتهم إليه؟

أرى أن الفاصل في هذه المسألة هو اعتراف جابر بصحة هذه النسبة أو نفيه لها، فقد أورد ابن سعد في طبقاته عدة روايات يبرأ فيها جابر من الإباضية وهو في مرض موته، منها:

قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خُلْدَةَ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ.

قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ وَعَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ إِنَّ الإِبَاضِيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ مِنْهُمْ. قَالَ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ. قَالَ سَعِيدٌ فِي حَدِيثِهِ: قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ يَمُوتُ(١).

وعلى فرض أن جابر كان من الإباضية – وهو الأمر الذي نفاه عن نفسه وأعلن براءته منه – فإنه قد انضم إليها بعد قيامها دون مشاركة في تأسيسها، وهذا ما اعترف به أحد الباحثين المعاصرين من الإباضية(٢).

وبهذا يتبين عدم صحة نسبة الإباضية إلى جابر ويتأكد صحة نسبتها إلى إباض، وهو الأمر الذي يزداد وضوحا من خلال الحديث عن نشأة الإباضية وبيان مدى صلتها بالخوارج، وذلك من خلال المبحث القادم

---

(١) الطبقات الكبرى ٧ /١٣٤،١٣٥.

(٢) يراجع: الإمام جابر بن زيد العماني وآثاره في الدعوة، د/ صالح أحمد الصوافي ص١٤٩ منشورات وزارة التراث القومي والثقافة ط الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، وانظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، د/ عبد اللطيف عبد القادر الحفظي ص٣١١ وما بعدها دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع جدة ط الأولى ١٤١١هـ / ٢٠٠٠م.

المبحث الثاني: نشأة الإباضية ومدى صلتها بالخوارج والمعتزلة

أولا – نشأة الإباضية ومدى صلتها بالخوارج:

أول الفرق التي ظهرت في محيط المجتمع الإسلامي الأول فرقة الخوارج(١)، فلم يحدث في عهد النبي ﷺ ولا في عهد أبي بكر وعمر ﷺ افتراق بين الأمة البتة ، وأول فتنة نتج عنها هذا الافتراق الفتنة على عثمان ﷺ، والتي أودت بحياته ﷺ، واستمرت الفتنة بعد تولية عليّ ﷺ أمر الخلافة ، وخرج من ثنايا هذه الفتنة الطلائع الأُولى للخوارج والشيعة (٢)، فإنه عقيب موقعة صفين (٣٧ هـ)، وقبول عليّ ﷺ مبدأ التحكيم ؛خرج عليه مجموعة من أنصاره مستنكرين للتحكيم ونتيجته، قائلين: (لا حكم إلا لله).

ويروي ابن حجر عَنِ الزُّهْرِيِّ حادثة انفصال الخوارج عن عليّ ﷺ بقوله" قَالَ لَمَّا نَشَرَ أَهْلُ الشَّامِ الْمَصَاحِفَ بِمَشُورَةِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ حِينَ كَادَ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ يَغْلِبُوهُمْ هَابَ أَهْلُ الشَّامِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ آلَ الْأَمْرُ إِلَى التَّحْكِيمِ وَرَجَعَ كُلٌّ إِلَى بَلَدِهِ إِلَى أَنِ اجْتَمَعَ الْحَكَمَانِ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ وَافْتَرَقَا عَنْ غَيْرِ شَيْءٍ فَلَمَّا رَجَعُوا خَالَفَتِ الْحَرُورِيَّةُ عَلِيًّا وَقَالُوا لَا حكم إلا لله.

وَأخرج بن أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَزِينٍ قَالَ لَمَّا وَقَعَ الرِّضَا بِالتَّحْكِيمِ وَرَجَعَ عَلِيٌّ إِلَى الْكُوفَةِ اعْتَزَلَتِ الْخَوَارِجُ بِحَرُورَاءَ فَبَعَثَ لَهُمْ عَلِيّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَنَاظَرَهُمْ فَلَمَّا رَجَعُوا جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالَ إِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ أَقْرَرْتَ لَهُمْ بِالْكُفْرِ لِرِضَاكَ بِالتَّحْكِيمِ فَخَطَبَ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ فَتَنَادَوْا مِنْ جَوَانِبِ الْمَسْجِدِ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ"(٣).

وأُطلقت التسمية من ذلك الوقت على الذين تابعوا هذه المقولة «المحكمة»(٤)؛ لأنهم رفضوا التحكيم(١).

---

(١) الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام. مناهجهم وأصولهم وسماتهم– قديما وحديثا– وموقف السلف منهم. د/ ناصر عبد الكريم العقل ص٥ دار أشبيليا للنشر والتوزيع ط الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) المرجع السابق ص٩.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر ٢٨٥/١٢ نشر دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ هـ.

(٤) كان الأولى أن تطلق على الذين منْ قبل التحكيم وليس منْ رفضوه.

ولما انقطع سبيله ﷺ في إثنائهم عن رأيهم، لم يجد بدا من قتالهم في النهروان (٣٨ هـ)، وقُتل فيها أكثرهم(٢).

فلما استوت الخلافة لمعاوية ﷺ خرج عليه وعلى من بعده من خلفاء بني أمية إلى زمان الأزارقة قوم كانوا على رأي المحكمة (الخوارج الأوائل)(٣)، وكان هذا الخروج في معظمه في الكوفة والبصرة، فأما الكوفة فقد استعان معاوية

---

(١) كما أُطلقت أسماء كثر على هذه الفرقة، منها: الخوارج، وسموا بذلك لوصف النبي ﷺ بأنهم يخرجون على حين فرقة من المسلمين، ولخروجهم على عليٍّ ﷺ في صفين يوم التحكيم بوجه خاص، وعلى أئمة المسلمين بوجه عام ، ومنها المارقة، و سموا بذلك بسبب مروقهم من الدين كما جاء في الأحاديث التي وردت في ذمهم، فقد أخرج الإمام البخاري بسنده عن عليٍّ ﷺ قَالَ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، فَوَاللَّهِ لَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلاَمِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ» فتح الباري، كتاب: (استتابةالمرتدين) باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة، رقم(٦٩٣٠) ٢٦٨/١٢ ومنها: الحرورية، وسموا بذلك نسبة إلى بلدة في ظهر الكوفة تسمى حروراء، وهي مكان القتال بين الخوارج وعليٍّ ﷺ، ومنها: الشراة، من الشراء وهو هنا بمعنى بيع النفس في سبيل الله، وإن كان هذا المصطلح قد ذاع وانتشر على ألسنة الخوارج عموما والإباضية خصوصًا كما ظهر في كتبهم وعند مؤلفيهم زعما منهم أنهم يشرون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله في قتالهم المسلمين، يراجع: المعتبر، محمد بن أبى الحسن الكدمي ٣٦/٢ ط وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، و: إسلام بلا مذاهب ص ١٢٢ ، و: الفكر السياسي عند الإباضية وتطبيقاته في الجزائر وعمان، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، د / محمود مسعود شيبة نصار ص ٢١.

(٢) وعلى الرغم من أن الإمام عليا ﷺ قاتل الخوارج وانتهت حياته على يد واحد منهم؛ فإن رأيه فيهم كان رفيقا، فهو عندما سمع كلمتهم المشهورة «لا حكم إلا لله» قال كلمة عادلة يراد بها جور، إنما يقولون لا إمارة، ولكن لابد للناس من إمارة برة أو فاجرة» انظر: الكامل في اللغة والأدب٢ /١٨٣، ولما سئل الإمام علي: «أمشركون هم قال: من الشرك فروا، قيل أمنافقون هم؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا لكنهم إخواننا بغوا علينا، وقال لا تقاتلوا الخوارج، فليس من قصد الحق فأخطأه كمن قصد الباطل فأصابه» العقود الفضية، الحارثي ص ٦٣ .

(٣) الفرق بين الفرق ص٥٥.

بأهل الكوفة في القضاء على خوارج الكوفة مهددًا إياهم بقوله:" لا أمان لكم وَاللَّهِ عندي حَتَّى تكفوا بوائقكم، فخرج أهل الْكُوفَة إِلَى الخوارج فقاتلوهم"(١).

ولم يكن الخوارج في البصرة بأقل من إخوانهم في الكوفة فهم متأهبون للخروج متى أحسوا من أنفسهم القدرة على الخروج، وقد اعتقلهم عبيد الله بن زياد بن أبيه، وأمر بعضهم أن يضرب أعناق البعض الآخر مقابل أن يخلى سبيل القاتلين منهم، وربما كانت تلك الحادثة سببًا في انقسامات الخوارج فيما بعد(٢).

ففي سنة ٦٤هـ اجتمع أعيان محكمة البصرة وعلى رأسهم نافع بن الأزرق وعبد الله بن إباض ونجدة بن عامر الحنفي وغيرهم، فتذكروا بطش ابن زياد وما حل بهم من هلاك(٣)، " فَقَالَ لَهُمْ نافع بن الأزرق: إن اللَّه قَدْ أنزل عَلَيْكُمُ الكتاب، وفرض عَلَيْكُمْ فِيهِ الجهاد، واحتج عَلَيْكُمْ بالبيان، وَقَدْ جرد فيكم السيوف أهل الظلم وأولو العدا والغشم، وهذا من قَدْ ثار بمكة، فاخرجوا بنا نأت البيت ونلق هَذَا الرجل، فإن يكن عَلَى رأينا جاهدنا مَعَهُ العدو، وإن يكن عَلَى غير رأينا دافعنا عن البيت مَا استطعنا، ونظرنا بعد ذَلِكَ فِي أمورنا فخرجوا حتى قدموا على عبد الله بن الزبير، فسُرَّ بمقدمهم، ونبأهم أنه عَلَى رأيهم، وأعطاهم الرضا مِنْ غَيْرِ توقف وَلا تفتيش، فقاتلوا مَعَهُ حَتَّى مات يَزِيد بن مُعَاوِيَة، وانصرف أهل الشام عن مكة"(٤).

يقول د/ طعيمة:" على ضوء رواية الطبري وابن الأثير والمسعودي وابن كثير وابن أبي الحديد، وهم على مابين كل منهم من الانتماء لمنهج يختلف عن الأخر قد اتفقوا على أن ابن إباض كان مع نافع ابن الأزرق في توجه الخوارج إلى الحجاز لنصرة ابن الزبير، وقبل قدوم جيش الشام تخلوا عن الرجل بسبب مناظراتهم له في موضوع عثمان بن عفان ﷺ "(٥).

---

(١) تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) محمد بن جرير الطبري ١٦٦/٥ دار التراث بيروت ط الثانية ١٣٨٧ هـ.

(٢) الفكر السياسي عند الإباضية وتطبيقاته في الجزائر وعمان ص٣٢ .

(٣) نشأة الحركة الإباضية في البصرة ص٦٥.

(٤) تاريخ الطبري ٥٦٤/٥ .

(٥) الإباضية عقيدة ومذهبا ص٤٤، وانظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير ٤ /١٦٧ ، و: تاريخ الطبري ٥٦٦/٥ .

من خلال ما سبق يتأكد وجود ابن إباض ضمن الخوارج سواء كان قبل خروجهم إلى مكة لمؤازرة ابن الزبير أم أثناء تواجدهم معه، كما كان معهم حينما قرروا التخلي عنه بسبب موقفه من سيدنا عثمان ﷺ وإقراره بموالاته له في الدنيا والآخرة(١)، فعاد إلى البصرة مع أغلب المحكمة وعلى رأسهم نافع ابن الأزرق وعبد الله بن صفار ونجدة ابن عامر الحنفي وأبو بيهس(٢)، واجتمع نافع بالمحكمة وبايعوه على الخروج إلى الأهواز، غير أن طائفة منهم فضّلوا القعود وعدم الخروج إلى الأهواز، ومن هؤلاء عبد الله بن إباض وعبد الله بن صفار ورجال معهما على رأيهما(٣)، ولهذا أطلق نافع بن الأزرق اسم القعدة عليهم تحقيرا لهم من وجهة نظره، وقد أقر الإباضية فيما بعد بهذه التسمية وعدوا ابن إباض رأس القعدة، وقد أوردنا من قبل نص البرادي الذي ذكر فيه رفض ابن إباض الخروج مع نافع بن الأزرق بسبب سماعه رنين المؤذنين وحنين المسبحين، ولأجل هذا قال لأصحابه: أعنْ هؤلاء أخرج، وقرر الرجوع وعدم الخروج(٤).

وقد كان رفض ابن إباض للخروج بمثابة النقطة الفاصلة والعلامة الفارقة بين الخوارج والإباضية وبداية حقيقية لظهور الخلاف في بعض المسائل بينهما، فإنه على إثر هذا الخلاف بين ابن الأزرق وابن إباض، قام ابن الأزرق بتكفير القعدة وسائر المخالفين له ووجوب قتالهم واستباحة دماء أطفالهم(٥)، وتباينت مواقف القعدة إزاء تكفير ابن الأزرق لهم، فقال ابن إباض :" قاتله اللَّه!، أيُّ رأْيٍ رأَى! صدق نافع ابن الأزرق، لو كَانَ القوم مشركين كَانَ أصوب الناس رأيا وحكما فِيمَا يشير بِهِ، وكانت سيرته كسيره النبي ﷺ فِي المشركين، ولكنه قَدْ كذب وكذبنا فِيمَا يقول، إن القوم كفار بالنعم والأحكام، وهم برآء من الشرك، وَلا تحل لنا إلا دماؤهم، وما سوى ذَلِكَ من أموالهم فهو علينا حرام، فقال ابن صفار: برئ اللَّه مِنْكَ، فقد قصرت، وبرئ اللَّه من ابن الأزرق فقد

(١) تاريخ الطبري ٥ /٥٦٥ ، ٥٦٦ .
(٢) الكامل في التاريخ،ابن الأثير ١٦٧/٤، و: نشأة الحركة الإباضية في البصرة ص٦٦.
(٣) الكامل في التاريخ، ابن الأثير ١٦٧/٤.
(٤) الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات ص ١٥٦.
(٥) الكامل في الأدب والتاريخ للمبرد ١٦٠/٣ ، والكامل في التاريخ لابن الأثير ٤٩٢،٤٩١/٣ .

غلا، برئ اللَّه منكما جميعا، وَقَالَ الآخر: فبرئ اللَّه مِنْكَ ومنه، وتفرق القوم"(١).

وقد عدّ عوض خليفات هذا الانقسام نهائيا بين الخوارج وبين القعدة(٢).

وبما تقدم" لا يستطيع الباحث أن يقطع الصلة بين مؤسس المذهب الإباضي وعلاقته بحركة الخوارج حتى وإن كانت علاقة سلبية اتخذ فيها مواقف مع الرأي العام والأغلب لعناصر الرفض، إلا أنه بانتمائه التاريخي يشكل مذهبا جذره التاريخي منطلق من مذهب الخوارج، حتي وإن اختلف المذهب فيما بعد وأصبح يشكل معطيات جديدة، قد لا تضعه أبدا بين أجنحة الغلو في الفكر الخارجي"(٣).

وقد لاحظت د/ سيدة إسماعيل كاشف " أن جل المؤرخين وكتاب الفرق والعقائد والنحل، القدماء والمحدثين، فضلا عن سائر الكُتَّاب؛ يعتبرون الإباضية إحدى فرق الخوارج، وهذا واضح مثلا في كتابات الأشعري والمالطي والشافعي وعبد القاهر البغدادي والخطيب الرازي وابن حزم الأندلسي والشهرستاني والشاطبي الغرناطي، فضلا عن سائر الكُتَّاب المعاصرين، المستشرقين منهم وغير المستشرقين"(٤).

وإذا كان نفر قليل من الإباضية لا يرضون بنسبة الإباضية إلى ابن إباض لارتباطه بالخوارج، فإنه رغم التلازم بين الخوارج والإباضية في جميع كتب المقالات تقريبا؛ إلا أن الإباضية بوجه عام ينفون تماما صلتهم بالخوارج ويعلنون براءتهم منهم(٥)، وعلماءهم بوجه خاص لم يدعوا فرصة سانحة بدون أن ينتهزوها معلنين براءتهم من الخوارج ورفضهم لمبادئهم وأفكارهم ومعتقداتهم المتطرفة(٦).

---

(١) تاريخ الطبري ٥٦٨/٥ .

(٢) نشأة الحركة الإباضية ص ٧١ وما بعدها .

(٣) الإباضية مذهبا وعقيدة ص٢٩.

(٤) عمان في فجر التاريخ ص ١٢ ط وزارة التراث القومي والثقافة مسقط ط الثانية ١٩٨٩م.

(٥) عقيدة الإباضيين من كتبهم ص١٧ .

(٦)المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية دراسة مقارنة ص ١٧٣.

يقول عمر بن الحاج: " فما من عالم إباضي كتب إلا وأبدى تبرأ المذهب الإباضي من الخوارج وأبعده منذ تاريخ نشأة المذهب إلى اليوم" (١).

ويرى الأستاذ/ علي يحيى معمر أنه يحسن بنا أن نتريث قبل أن نطلق هذا الحكم الرهيب، الذي يسلطه التاريخ المغرض على رؤوس بعض الطوائف الإسلامية في قساوة وغلظة، وأن توافق آراء الإباضية والخوارج في بعض المسائل لا يجعل الإباضية خوارج، كما لا يجعل الخوارج إباضية(٢).

وإذا كان علي معمر يقر بوجود توافق بين الخوارج والإباضية في بعض المسائل، وأنه ليس مصوغا لإلحاق الإباضية بالخوارج؛ فإن السيابي منهم قد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث رأى أن نسبة الإباضية إلى الخوارج هو من باب الخلط والتهريج والتكلف السافر، بل هو من الدعايات الفاجرة التي نشأت عن التعصب السياسي أولاً ثم عن المذهبي ثانياً، على أنه ليست ثمة علاقة تربط الإباضية بالخوارج، فالخوارج يسيرون في خط معاكس مع الإباضية، يتضح ذلك من خلال المبادئ والأسس التي يقوم عليها مذهب كل من الفريقين(٣).

و إذا كان السيابي قد رفض الإقرار بوجود أي وجهٍ لالتقاء الإباضية بالخوارج؛ فإن د/ عوض خليفات مع إنكاره لإلحاق الإباضية بالخوارج إلا أنه أقر بوجود وجه يجمعهم بالخوارج، فقد رأى أن الإباضية لا يجمعهم بالخوارج سوى إنكار التحكيم، وإلحاقهم بهم نابع من عدم التدقيق والتمحيص(٤).

ويرى أطفيش أن هذا الخلط بين بين الخوارج والإباضية نابع من الحسد وعمى البصيرة، وأنه دال على فشل أصحابه، وليت الأمر وقف عند حد هذه الأوصاف، بل تعداه حتى قال في وصفهم:" فهل تعامى عند هذه الفروق– يقصد الفروق بين الإباضية والخوارج – الذين تعفنت نفوسهم وأصيبت أبصارهم بالعشي، ذلك ما يشاهده الذي يقلب أطوار التاريخ في مدونات قومنا ولم يعتبروا قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا

(١) دراسات في الفكر الإباضي ص٦٦، ويراجع: دراسات إسلامية في الأصول الإباضية ص٢١ .
(٢) الإباضية في موكب التاريخ الحلقة الأولى: نشأة المذهب الإباضي ص ٢٨، ٣٢.
(٣) مقدمته لكتاب : الفرق بين الإباضية والخوارج، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم أطفيش ص٤ مطبعة الاستقامة بمسقط.
(٤) الأصول التاريخية للفرقة الإباضية ص ٥٣ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ط الثالثة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) [سورة الأحزاب: ٥٨]، وقوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [سورة المائدة: ٨].

إن المسلم ليحار من أمر أولئك المتقوّلين على أهل الحق والاستقامة (الإباضية) ، كيف استساغوا ذلك لأنفسهم لا لشيء إلا للهوى والشهوة الخفية نعوذ بالله من الهوى وإنكار الحق"[١].

وهكذا تطور أسلوبهم في نفي الانتساب إلى الخوارج حتى بلغ مرحلة العنف الفكري، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن سبب هذا الإصرار– وبهذه الطريقة– على نفي الانتساب إلى الخوارج ؟

وفي هذا السياق يجيبنا أ / عامر علي عمير الموهوبي قائلا :" في الماضي كانت كلمة الخوارج تُستخدم إشارة إلى هؤلاء المسلمين الذين خرجوا للقتال في سبيل الله، ولكن معناها تحول تدريجيا إلى هذا المعنى المشوه ليصبح وصمة، وهذه الوصمة هي التي يرفضها الإباضية" [٢].

ويذهب د/ محمد عبد العاطي عباس إلى أن الإباضيين يرون أن التشابه الكبير بينهم وبين الخوارج في المنطلقات الفكرية الذي قد يصل إلى حد التطابق في بعض المواقف لا يعني بحال (وحدة المبادئ)، وإذا كان الإباضية يتفقون مع الخوارج في بعض الآراء فإنهم يتفقون أيضا مع غيرهم كالأشاعرة والمعتزلة في بعض الآراء.

ومسألة الاتفاق والاختلاف والتشابه لا يسلم منها أي مذهب، فلِمَ يُتهم الإباضية بأنهم خوارج، أو فرقة من الخوارج لمجرد التشابه؟ [٣].

---

(١) الفرق بين الإباضية والخوارج ص ١٠،١١.

(٢) عمان قبل وبعد الإسلام، ص ٣٧،٣٨ محاضرة ألقاها أ / عامر الموهوبي في مهرجان العالم الإسلامي بلندن ١٩٧٦م، ونشرتها مجلة تراثنا العدد الأول أكتوبر ١٩٨٦ أصدرتها وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

(٣) المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية دراسة مقارنة ص ١٧٤، ١٧٥، وقارن: الإباضية ليسوا خوارج، محاضرة للشيخ / محمد إبراهيم بيوض عمر ص١٣، ١٧ موقع الشيخ إبراهيم محمد طلاي، وانظر: الإباضية في موكب التاريخ الحلقة الأولى: نشأة المذهب الإباضي ص ٤٢٤٢.

وهذا الرأي يكون مقبولا لو أن التشابه والاتفاق في المسائل والقضايا أتى منفصلا عن أصل النشأة والتطور الفكري لكليهما(الخوارج والإباضية)، فيكون حينئذ من باب التوارد الفكري أو حتى التأثير والتأثر، لكن الأمر – فيما يبدو لي – جد مختلف؛ لأن الإباضية – كما تقدم – خرجت من رحم الخوارج، وارتدت عباءتها في كثير من المواقف والمسائل الفكرية والسياسية، الأمر الذي يجعل الباحث يتوقف في مسألة فصل الإباضية عن الخوارج.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك العديد من القواسم المشتركة والأمور المتفق عليها يمكن للباحث أن يتحرر قليلا من هذا التوقف، ويميل إلى القول بأن الإباضية تعد إحدى فرق الخوارج، واختلافها معها في بعض التفصيلات لا ينفي أصل تفرعها عنها [١].

وينتقل الباحث من مرحلتي التوقف والميل إلى مرحلة الجزم والقطع، إذا ما اطلعنا على موقف ابن إباض من الإقرار بهذه الصلة أو قطعها وخصوصا بعد انشقاقه عن نافع بن الأزرق، ففي رسالته إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان أعلن بصراحة لا مواربة فيها عن موقفه من الخوارج، بقوله:" هذا خبر الخوارج، شهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداؤنا، ولمن والاهم أولياؤنا، بألسنتنا وأيدينا وقلوبنا، نعيش على ذلك ما عشنا، ونموت عليه إذا متنا، ونبعث عليه عند ربنا. إنا برآء إلى الله من نافع ابن الأزرق وصنيعه وأتباعه" [٢].

كما أن قول عوض خليفات بأن الإباضية لايجمعهم بالخوارج سوى إنكار التحكيم؛ فيه إقرار بالتقاء الإباضية مع الخوارج، مع سلفهم من المحكمة الأولى، " وهنا ينشأ إشكال، وهو أنه إذا كان الإباضية يعترفون بأن المحكمة سلفهم فهذا يعني أنهم يربطون أنفسهم تاريخيا بأصل الخوارج وأساسهم ....

---

(١) الإباضِيَّة وهل هم خوارج، د/ عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف ص ١٣ – ١٥ المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام تبوك ط الأولى١٤١٢هـ.

(٢) ملحق بكتاب نشأة الحركة الإباضية في البصرة، د عليان ص٢٦٦ وقال د/ عليان بعد إيراده لهذه الرسالة في كتابه: " منقولة عن نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ومودعة بالمكتبة الإسلامية بمسقط برقم ٩١٩٤ عام " ص ٢٧١، وقد قام د/ عامر النجار بنشر هذه الرسالة في ملحق بكتابه: الإباضية ومدى صلتها بالخوارج ص ١٣٥، ١٣٦ دار المعارف ط الأولى ١٩٩٣م.

ومن التناقض البين أن يعلن الإباضية براءتهم من الخوارج وفي الوقت نفسه ينسبون أنفسهم إلى الخوارج" [١].

فتاريخ الإباضية إذا خير شاهد على أنهم جزأ لا يتجزأ من تاريخ الخوارج [٢]، ومن هنا جزم د/ ناصر العقل بأن" الإباضية فرقة من فرق الخوارج الكبرى بإجماع الباحثين (غير بعض الأباضية)، وأن العلماء الإباضية قديما وحديثا ملزمون علميا ومنهجيا بالاعتراف بهذه الحقيقة من خلال التزاماتهم العقدية والتاريخية بما يقتضي ذلك، ومن خلال مقارنتهم بأهل السنة"[٣].

فإن كثيرا من القضايا الفكرية والعقدية التي قال بها الخوارج؛ قد " انتقلت إلى الإباضية تاريخيا بحكم علاقة النشأة الأولى، والتي انقطعت بين الإباضية والخوارج، وإن كان كثير من المؤرخين لم يسلم بعد بعملية استقلال المذهب الإباضي في تصحيحاته واجتهادات أئمته عن جملة معتقدات الخوارج"[٤].

كما أن سائر فرق الخوارج الأخرى قد انقرضت، ولم يتبق من فرقها سوى فرقة الإباضية، وهم – فيما يرى د/ مصطفى الشكعة – أشهر فرق الخوارج على الإطلاق؛ لأنهم لا يزالون إلى يومنا هذا يسكنون في عمان وزنجبار وشمال إفريقية[٥]، وبهذا تكون الإباضية وحدهم هم البقية الباقية من الخوارج، وعقيدتهم في العموم تعد امتدادا لعقيدة الخوارج،وفي المبحث التالي سنلقي الضوء على طرف من القضايا العقدية التي تربط بين الخوارج والإباضية، لكن بعد أن نوضح صلة الإباضية بالمعتزلة من خلال السطور القادمة.

ثانيا – مدي صلة الإباضية بالمعتزلة:

كثيرا ما ربط كتاب الفرق الإسلامية من المسلمين وغيرهم من المستشرقين[٦] بين الإباضية والمعتزلة، دون أن يبينوا لنا كيف ومتى حدثت

---

(١) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، د/ أحمد محمد أحمد جلي ص ٨٦ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط الثانية ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

(٢) الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام ص ٥٥ .

(٣) نفس المرجع ص٧٧

(٤) الإباضية عقيدة ومذهبا ص ١١٩.

(٥) إسلام بلا مذاهب ص ١٣٥.

(٦) فقد انتهى كرلو ألفنسو نلينو في بحثه (الصلة بين المعتزلة ومذهب الإباضية في إفريقيا الشمالية) إلى أن الجزء الأكبر من مذهب الأباضية في الشمال الإفريقي معتزلي. نشره د/ عبد

عميلة الاتصال والتأثير والتأثر بينهما، وهذا ما دعا الدكتور/ عبد الرحمن تركي إلى القول:" ليس لدينا من المصادر أو الوثائق ما يوحي بتأثر أو تأثير بين الإباضية من جهة والمعتزلة والأشاعرة من جهة أخرى ، وربما أن كل فرقة توصلت إلى آرائها بناء على تفسير أئمتها وعلمائها للقرآن الكريم وما صحّ لديها من أحاديث وآثار، وما اطلعت عليه من مذاهب المخالفين مسلمين وغيرهم"(١)، ومن ثم حاول الربط بين الجانب العقدي لدى الإباضية وبين السياق التاريخي للأحداث التي عاصروها، قائلا:" بالرجوع إلى المصادر التاريخية يتبين أن آراء الإباضية العقائدية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحداث والأوضاع التي عاصروها، ولكي تفهم هذه الآراء يجب أن توضع في إطارها التاريخي"(٢).

غير أننا وإن لم نجد نصوصا صريحة تبين كيف ومتى حدث الاتصال بين الإباضية والمعتزلة، لكن لا يعدم الباحث استنباطا واستنتاجا يهديه إلى الصواب، فابتداء قد يطرح الباحث تساؤلا مؤداه: كيف تأثر الإباضية بالمعتزلة وهم أسبق منهم في الوجود تاريخيا؟ وقد جرت العادة أن يتأثر اللاحق بالسابق، لكن هذا التساؤل يزول إذا أخذنا بوجهة نظر د/ عبد الرحمن تركي في الربط بين الجانب العقدي والسياق التاريخي للأحداث، " فمن يسبر أغوار تاريخ الخوارج من أول نشأتهم وإلى مرور العشرات من السنين من عمر مذهبهم؛ فإنه يقطع بأن هذه الفرقة لم يكن لها منهج كلامي تنظيري تقوم عليه عقائد وأفكار، وإنما حفل تاريخهم الأول بثورات قتالية ضد جماعة المسلمين" (٣)، مرجحا انهم لم يكونوا أهل كلام وفلسفة؛ لأن معظمهم كان من أعراب البادية، وهم بطبيعتهم بعيدون عن ميادين التفكير والنظر، متمسكوون بظواهر الآيات، مما يؤكد بُعدهم عن التعقيدات الكلامية والفلسفية التي ظهرت في الجهمية والمعتزلة

الرحمن بدوي ضمن مجموعة بحوث أخرى للمستشرقين في كتابه: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص ٢٠٨ مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤٠م.

(١) الصلة بين الإباضية ومذهبي المعتزلة والأشاعرة دراسة عقائدية مقارنة، د/ عبد الرحمن تركي ص٣ معهد الآداب واللغات المركز الجامعي بالوادي. بدون.

(٢) نفس المرجع ص١.

(٣) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٢٢.

من بعدهم، وما أُثر عنهم من جدل وتأويل جاء ساذجا نتيجة تقصيرهم في فهم النصوص.

وبعد ظهور المعتزلة تحولت الخوارج إلى فرقة كلامية، أخذت بقواعد علم الكلام الذي أسستته المعتزلة وبكثير من عقائدها أيضا، وتمثل هذا الأمر في فرقة الإباضية [١].

وإذا ما أضفنا إلى ذلك مرور نشأة الإباضية بمرحلة الكتمان أثناء وجودهم في البصرة [٢]، حيث كانت بيضة الاعتزال، فإن احتمال التأثير والتأثر يكون واردا بشكل كبير نتيجة التجاور، خصوصا إذا ما علمنا أن عقائدهم لم تخرج في مؤلفات إلا بعد أن استقرت أوضاعهم وأصبح لهم مكان آمن ودولة سواء في عمان أم في المغرب العربي[٣].

كما أن وجود المعتزلة في الشمال الإفريقي ليس محل خلاف، وقد جرت بينهم وبين الإباضية مساجلات كثيرة باللسان لعلها أفرزت عن شيء من التوافق في الآراراء مالت فيه الإباضية إلى أقوال المعتزلة[٤].

إضافة إلى قرب نظريات المعتزلة من نفوس الخوارج، كما في موقف المعتزلة من مرتكب الكبيرة، والموقف من أهل صفين، ومن خلافة عثمان ﷺ وبني أمية فيما بعد، ومسألة الإمامة وعدم اشتراط القرشية، ومسألة الخروج على الأئمة.

ثم توسعوا في الأخذ عن المعتزلة في مسائل التوحيد والوعد والوعيد وتأويل بعض مسائل السمعيات[٥]، على ما سيأتي بيانه من خلال الفصل القادم.

---

(١) نفس المرجع ص ٣٢٢ – ٣٢٤.

(٢) فقد كانت البصرة مركزا للدعوة الإباضية، ومنها انتشر المذهب في الأمصار، كما كان لديهم تنظيمات سرية، ومجالس التعليم كانت تعقد في السراديب أو في بيوت بعض النسوة العجائز منعا للشبهة. الإباضية تعاليمهم وانتشارهم في المغرب، خالد أحمد صالح ص٢٤ مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية العدد الأول ٢٠١١م.

(٣) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٣٢٥.

(٤) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٢٩.

(٥) نفس المرجع ص ٣٣٠– ٣٣٣.

الفصل الثاني

أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في المسائل العقدية عند الإباضية

التمهيد: منهج الإباضية في الاستدلال على مسائل العقيدة[١]

لم يدْع الإباضيون فرصة سانحة إلا وأعلنوا أن مذهبهم سُنِّي، ينطلق من الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال [٢]، وأنهم إحدى فرق أهل السنة [٣]، وليس هذا فحسب بل بالغ أحدهم فقال:" وآراء الإباضية لم تخرج في يوم من الأيام عن هذه الأصول، فهم أبعد الناس عن الكفر، مذهبهم سني لا محالة، وإن لم يحشرهم الناس في ظلال أهل السنة"[٤].

هذا ما أعلنه الإباضية، لكن هل جاءت عقائدهم وفق هذا الإعلان؟ أو جاءت مغايرة له؟

هذا ما نتعرف عليه من خلال عرضها في سياق مقارن مع عقيدة الخوارج والمعتزلة، من خلال المبحث الأول والثاني من هذا الفصل،وذلك لا يتضح إلا بعد الوقوف على المنهج الذي استخدموه في بحث المسائل العقدية.

فقد اهتم الإباضية– كغيرهم من سائر الفرق الإسلامية– بقضية التوحيد اهتماما بالغا، وأوجبوا على العبد معرفتها، لكن هل أوجبوها عن طريق العقل أو عن طريق الشرع؟

هذا ما نتعرف عليه من خلال نصوصهم:

رأى جمهور الإباضية – فيما يراه بعض الباحثين من الإباضية وغيرهم – أن العبد لا يكلف بالاعتقاد القولي أو العملي إلا بعد قيام الحجة علية من جهة

---

(١) بالطبع لن نتعرض لكافة المسائل العقدية عند الإباضية، إلا المسائل ذات الصلة بعقيدة الخوارج والمعتزلة، ويقدر ما يبين هذه الصلة، دون استيعاب كامل لجزئيات هذه المسائل.

(٢) أصدق المناهج في تمييز الإباضة من الخوارج، سالم بن حمود بن شامس السيابي السمائلي، تحقيق وشرح د/ سيدة إسماعيل كاشف ص٢٦ مطابع سجل العرب، نشر وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان.

(٣) الأصول الإيمانية لدى الفرق الإسلامية، د/ عبد الفتاح أحمد فؤاد ص١١دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٩٠م.

(٤) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، د/ فرحات الجعبيري ص ٨٦ مطبعة الألوان الحديثة تونس ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

الشرع؛ لأن العقل ليس كاف لقيام الحجة بالجملة أو شيء من تفسيرها الاعتقادي أو العملي [١].

يقول السالمي:" وذهب الجمهور منا إلى أن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي، والمراد بالوجوب الشرعي هو ما يترتب عليه الثواب والعقاب، فلا وجوب عندنا قبل الشرع في شيء من الأصوليات والفروعيات" [٢].

ويقول أبو عمار عبد الكافي الإباضي:" إنَّ حجة الله التي يثبت بها فرض دينه على عباده فيما تعبدهم به من طاعته، وزجرهم به عن معصيته قد قامت على الناس، من جميع البالغين أشدّهم من الأصحاء، برسل الله التي أرسلها إلى خلقه، دالة على وحدانيته، شاهدة بربوبيته، داعية إلى طاعته، زاجرة عن معصيته، وإن الناس لن ينالوا شيئاً من معرفة الله في الدلالة على توحيده، ولا من معرفة شيء من دينه إلاَّ بتوقيف الله لهم على ألسنة رسله، وتنبيه منه على أيديهم" [٣].

وكذا في التحسين والتقبيح فهو عندهم مرده إلى الشرع وليس العقل، يقول الشماخي:" ولا يحكم العقل بحسن شيء ولا قبحه، في حكم الله تعالى، بل الحاكم الشرع" [٤]، فالعقل لا يستقل بالتحسين والتقبيح إلا مع عدم الشرع، يقول المصعبي:" إن العقل يحسّن ويقبّح عند عدم الشرع ، فإن ورد الشرع بخلافه تُرك ، ورجع التحسين والتقبيح للشرع ، فالحَكَمُ في الحقيقة هو الشرع" [٥].

وهذه النصوص وغيرها وضّحت معتقد الإباضية في هذه المسأله، ورأى بعض الباحثين أنها تشكل مرتكزا لبناء جسر قوي من اللقاء العقدي بين

---

(١) المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية، د/ محمد عباس ص١٧٧.

(٢) مشارق أنوار العقول للإمام أبي محمد بن حميد السالمي، تصحيح وتعليق الشيخ/ أحمد بن حمد الخليلي، تح د/ عبد الرحمن عميرة ١/ ١٢٥ دار الجيل بيوت لبنان ط الأولى ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

(٣) الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف، خرج أحاديثه وعلق على نصوصه د/ عبد الرحمن عميرة ٢/ ١٤٩ دار الجيل بيروت.

(٤) كتاب مختصر العدل والإنصاف ص ١٨ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

(٥) كتاب معالم الدين، عبد العزيز إبراهيم الثميني المصعبي ٢٥٧/١ ط وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

الإباضية وجمهور أهل السنة يلتقي عليه الفريقان في قولهم بوجوب معرفة الاعتقاد بالشرع قبل العقل، مخالفين بذلك مناهج المعتزلة والشيعة وغيرهما ممن قالوا بوجوب المعرفة الاعتقادية بالعقل قبل الشرع(١).

لكن الأمانة العلمية تتطلب من الباحث أن يلم بالمسألة قبل أن يصدر حكما فيها، وإن عصف هذا الإلمام بحلم بناء جسر التواصل والالتقاء بين الإباضية وأهل السنة؛ لأن الوقوف على الحقيقة أولى من بناء جسر على غير أساس، أو إن شئت قلت على شفا جرف هار.

فعلى نقيض النصوص السابقة توجد نصوصا أخرى للإباضية ربما تؤكد بناء جسر آخر من التواصل بينهم وبين المعتزلة وبين سلفهم من الخوارج، **وإليك طرفا من هذه النصوص:**

يقول أحد أئمتهم في القرن الثامن الهجري أبو طاهر الجيطالي النَّفُّوسي (ت ٧٥٠ هـ):" إن الله سبحانه خلق الدنيا وحفها شهواتٍ، وملأها آفات، وأسكنها الثقلين من عباده...، ثم ركّب فيهم عقولا غريزية يتعلق التكليف بكمالها، ...، جعله – العقل – اللهُ أصلاً لشريعته، وجعل أحكام الدنيا مدبرة بواسطته، وألف بين أهله في التكليف وأداء الحق، وجعل ما تعبدهم به مأخوذا من واجب عقلي ورد الشرع بتأكيده، ومسموعا من خطاب نقلي لا يمنع العقل من جوازه" (٢).

ويقول محمد بن يوسف أطفيش:" أما الحجة فهي عندي العقل لمن لم يلق أحدا يعلمه، فإنه يعلم بعقله أن لنفسه وما يشاهده من أرض وسماء وبحر وجبل وشجر ونحو ذلك من الأجسام صانعا"(٣).

ويقول :" وأما من لم يصله سماع يُؤاخذ على عدم معرفة الله تعالى، لأنه قد وصلته حجة التوحيد بمشاهدة وجود ذاته"، وقال أيضا:" وشكر النعم واجب

---

(١) ومن هؤلاء د/ محمد ناصر الجعفري في كتابه أصول الدين الإسلامي ص٦١ المكتبة العصرية صيدا – بيروت، و د / صابر طعيمة، مرجع سابق ص٩٠، و د/ محمد عبد العاطي عباس، مرجع سابق ص ١٧٨.

(٢) قواعد الإسلام، تصحيح وتعليق / بكلي عبد الرحمن عمر ١/ ٢، ٣ مكتبة الاستقامة عمان ط الثالثة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، نقلا عن تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٣٣٧.

(٣) كشف الكرب١/ ٢٧ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٩هـ/١٩٨٥م.

بالعقل... فيجب عليه بعقله شكره" [١].

ويقول سالم بن حمود السيابي الإباضي:" اعلم أن معرفة الله تبارك وتعالى واجبة بالعقل قبل ورود الشرع"[٢].

و السالمي الذي قرر أن الجمهور منهم يرى أن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي، وأنه لا وجوب قبل الشرع في شيء من الأصول والفروع، عاد ليقرر أن معرفة الله تكون بالعقل، وفي ذلك يقول:

معرفة الباري من العقول ..... فكيف بالسماع والنقول
ولا يجوز جهلها لجاهل ..... طرفة عين عند ذي الدلائل[٣].

كما استدل الإباضية على صحة ما ذهبوا إليه بأثر لا أصل له إلا عندهم، ونصه:" والتعبد مأخوذ من عقل متبوع وشرع مسموع"[٤].

وإذا كانت معرفة الله واجبة بالعقل؛ فإن العقل هو مصدر التحسين والتقبيح والمدح والذم، وفي ذلك يقول البطاشي: أفضل ما قد أنعم الله العلي به على عباده العقل الجلي

لأنما بالعقل يعرف الحسن من القبيح والصفا من الدرن
و يجب الحمد مع الذم به ويلزم التكليف في أصحابه [٥].

ولما كان العقل من أفضل نعم الله تعالى على الإنسان؛ شكل محورا هاما

---

(١) نفس المرجع ١/ ٢٨.

(٢) طلقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الإباضي ص٩١ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(٣) جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي، علق عليه/ أبو إسحق أطفيش، و/ إبراهيم العبري ٨/١ المطابع الذهبية ط الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٤) كتاب مكنون الخزائن وعيون المعادن ، موسى بن عيسى البشري ١/ ٢١٦ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م، و: منهج الطالبين و بلاغ الراغبين، خميس بن سعيد بن على بن مسعود الشخصي الرستاقي، تح/ سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، أعد الكتاب للطبع وراجعه أ/ عبد المنعم عامر ٦٣/١ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ط الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٥) سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب، محمد بن شامس بن خنجر بن شامس البطاشي ١/ ٤ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان، بدون.

في منهجهم، فبه يُعرف الحسن والفج، والمدح والذم، وهو مناط التكليف [١].

وإذا كان المصعبي قد صرح من قبل بأن العقل لا يستقل بالتحسين والتقبيح إلا في حالة عدم ورود الشرع، وأن مرد الحكم في الحقيقة للشرع؛ فإنه قسّم مسائل الاعتقاد عندهم بحسب الاستدلال عليها على النحو التالى:

١) ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالدليل العقلي القطعي، وهو كل ما يتوقف عليه ثبوت المعجزة، كوجود الله وقدمه وإرادته وحياته، إذ لو استدل على هذه الأمور بالسمع لزم الدور.

٢) ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالسمع، وهو كل ما يرجع إلى وقوع جائز، كالبعث وسؤال القبر والثواب والعقاب والجنة والنار وغيرها؛ لأن غاية ما يدركه العقل بمفرده من هذه الأمور جوازها، أما وقوعها فلا طريق له إلا السمع.

٣) ما يصح الاستدلال عليه بالعقل والنقل، بحيث يستقل كل منهما بالدلالة عليه، وهو ما لا يتوقف ثبوت المعجزة عليه، وما ليس بوقوع جائز، وذلك كإثبات سمعه وبصره وكلامه ﷻ ، وجواز تلك الأمور التي أخبر الشرع بوقوعها [٢].

وليس هذا فحسب؛ بل إنه وسع دائرة سلطان العقل في تأويل النصوص التي يرى أن ظاهرها مستحيلا ويمتنع في العقل قبوله، وفي هذا يقول:" اعلم أن ما يجوزه العقل إذا أخبر الشرع بوقوعه؛ يجب أن نؤمن به على ظاهره وندع تأويله، إذ هو مع ذلك بدعة. وأما ما أخبر به وكان ظاهره مستحيلا في العقل بأن نصرفه عن ظاهره الممتنع؛ لأنا نعلم أن الشرع لا يخبر بوقوع ما لم يمكن وقوعه، فلو كذبنا العقل وعملنا بظاهرة النقل المستحيل؛ لأدى ذلك إلى انهدام النقل أيضا؛ لأن العقل أصل لثبوت النبويات التي يتفرع عنها صحة النقل، فيلزم إذا من تكذيب العقل تكذيب النقل، ثم من بعد صرف اللفظ عن ظاهره الممتنع، إن لم يكن له بعد ذلك إلا تأويل واحد صحيح تعين الحمل عليه" [٣].

---

(١) يراجع: الكشف والبيان للقلهاتي ٣٩/١.

(٢) كتاب معالم الدين ٢٥٤/١، ٢٥٥ .

(٣) نفس المرجع ٢/ ١٩٣، و يراجع: الأصول الإيمانية لدى الفرق الإسلامية، د/ عبد الفتاح أحمد فؤاد ص ٣٦٨ .

ومن هنا رأي الإباضية في نصوص الصفات الخبرية وبعض الأمور السمعية استحالة عقلية، ومن ثم أخضعوها للتأويل العقلي [١]، كما سيتضح فيما بعد.

كما قام الإباضية برد بعض الأحاديث المتواترة كما في أحاديث الرؤية التي رواها أكثر من خمسة وعشرين صحابيا [٢]، بزعم أنها توهم التشبيه، أو أنها أحاديث آحاد لا تنهض أن تقوم بها حجة في الأمور الاعتقادية، فإذا لم يجدوا بدا من إثباتها أخضعوها للتأويل، وفي ذلك يقول الخليلي:" ومهما يكن فإن هذه الأحاديث آحادية، والآحادي لا تنهض به حجة في الأمور الإعتقادية؛ لأن الإعتقاد ثمرة اليقين، واليقين لا يقوم إلا على الأدلة القطعية المتواترة نقلا، النصية دلالة بحيث لا تحتمل تأويلا آخر، والحديث الآحادي لا يتجاوز ثبوت متنه الظن، فلذلك قال المحققون إنه يوجب العمل ولا يفيد العلم....؛ ولذلك نحكم بسقوط الروايات الصريحة في تشبيه الخالق بالخلق إذا لم تحتمل التأويل؛ لاستحالة أن يصدر ذلك من رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى"[٣].

وبما تقدم لا يمكن للباحث أن يقطع بأن رأيا واحدا في هذه المسألة قد ساد المذهب الإباضي، فمنهم من قدم الشرع على العقل، وهم الجمهور – كما يرى السالمي – ومنهم من قدم العقل على النقل كما يرى آخرون منهم [٤]، بل إنك تستطيع أن تلمس ازدواجية في رأي بعضهم فيما يتعلق بهذه المسألة، كما رأينا عند السالمي والمصعبي.

---

(١) يراجع: التأويل الكلامي عند الإباضية دراسة وتحليل، أ/ عبد الله بن علي المطيعي ص٩٢، ٩٣ رسالة ماجستير بكلية التربية جامعة الملك سعود ١٤٢٤هـ/١٤٢٥هـ، و: عقيدة الإباضية من كتبهم ص٢٦.

(٢) يراجع: ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري، أبو شامة شهاب الدين الشافعي، تح د/ أحمد الشريف ص ٧٧ – ١٠٢ دار الصحوة بالقاهرة ط الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

(٣) الحق الدامغ، الشيخ/ أحمد الخليلي ص ٦٢ مكتبة الضامري سلطنة عمان ط الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ويراجع: السيف الحاد على من أخذ بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، سعيد مبروك الغتوبي ص ٦، ٨ مكتبة الضامري سلطنة عمان – السيب ط الأولى١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

(٤) يراجع: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، أ/ غالب بن علي غواجي ص ٢١٩– ٢٢٢ رسالة ماجستير بكلية الشريعة جامعة الملك سعود ١٣٩٨هـ/١٣٩٩هـ.

وإذا كان بعض الباحثين قد رأى في النصوص الأولى التي أوردناها عن رأي الإباضية في هذه المسألة أنها تمهد لبناء جسر من التواصل بينهم وبين أهل السنة؛ فإن هؤلاء الباحثين لم يجدوا أثرا لتطبيق الإباضية لمنهجهم الذي زعموا فيه تقديم العقل على النقل، فبدراستهم للمسائل العقدية عند الإباضية أيقنوا أن الإباضية سلكوا نهجا عقليا إزاء المسائل العقدية، ولم يلتزموا بما جعلوه مرتكزا عقديا لهم، وهو تقديم الشرع على العقل، فأعملوا عقول الرجال وتأولوا نصوص الشريعة في الصفات والرؤية وخلق القرآن والميزان والصراط والشفاعة وخلود مرتكب الكبيرة وغيرها، ورأوا أن هذا أمر يدعو إلى الدهشة، وكم تمنوا أن لا ينزلق المذهب الإباضي هذا المنزلق، لكن ما شاء الله كان [١].

وإذا كانت نصوص الإباضية الأخيرة كشفت عن رأي الكثير منهم بتقديم العقل على النقل في معرفة الله تعالى وفي التحسين والتقبيح، وفي هذا ما يقربهم أكثر من سلفهم الخوارج ومعاصريهم من المعتزلة.

يقول الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)– في تعقيبه على رأي الإمامية في احتياج العقل في علمه ونتائجه إلى السمع، وأنه لا بد في أول التكليف من رسول– :" وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية على خلاف ذلك، وزعموا أن العقول تعمل بمجردها من السمع والتوقيف" [٢].

بل إن الخوارج كانوا أسبق من المعتزلة في الأخذ بهذا المنهج، وعلى دربهم سار المعتزلة، وفي هذا يقول ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في حديثه عن الخوارج:" ومن رأْي هؤلاء أحدث المعتزلة فِي التحسين والتقبيح إِلَى العقل" [٣].

---

(١) يراجع: الإباضية مذهبا وعقيدة ص ٩٨، ٩٩، ١١٠، ١٦٣، و: المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية ص ١٩٤، ٢٦٧.

(٢) أوائل المقالات تأليف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي تح/ الشيخ إبراهيم الأنصاري ص٤٥ الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ط الاولى ١٤١٣هـ، ويراجع: آراء الخوارج الكلامية، د/ عمار الطالبي ص ١٦٥، ١٦٨ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧م.

(٣) تلبيس إبليس، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ص٨٧ دار الفكر للطباعة والنشر بيروت لبنان ط الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ويراجع: منهج المعارج لأخبار الخوارج، عثمان بن عبد العزيز بن منصور الناصري (ت ١٢٨٢هـ) مخطوط بمركز المخطوطات والتراث الوثائقي برقم ٦٩– ٧٤، ويراجع: آراء الخوارج الكلامية ص ١١٧ .

وقد عرض القاضي عبد الجبار(ت ٤١٥هـ) لمنهج المعتزلة في وجوب معرفة الله، وفي دور العقل في مسألة التحسين والتقبيح، فقال:" إن قيل: ما أول ما أوجب الله عليك؟ فقل: النظر المؤدي إلى معرفته؛ لأن المعرفة التي من معرفة الله تعالى لا تعرف ضرورة ولا بالمشاهدة، فيجب أن تعرف بالفكر والنظر"(١)، وبين أن معرفة الله لا تنال إلا بالعقل؛" لأن ماعداها فرع على معرفة الله بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها على الله والحالة هذه كنا مستدلين بفرع الشيء على أصله، وذلك لا يجوز"(٢).

ثم بين أن طرق الاستدلال عند المعتزلة أربعة وهي: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع(٣)، ووضح لماذا كان العقل في مقدمتها، بقوله:" لأن به يميز الحسن والقبيح...، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب" (٤).

يقول الشهرستاني– بعد أن أورد مذهب أهل الحق في أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه – :" وخالفنا في ذلك الثنوية والتناسخية والبراهمة والخوارج والكرامية والمعتزلة، فصاروا إلى أن العقل يستدل به على حسن الأشياء وقبحها، على معنى أنه يجب على الله الثواب والثناء على الفعل الحسن، ويجب عليه الملام والعقاب على الفعل القبيح، والأفعال على صفة نفسية من الحسن والقبح، وإذا ورد الشرع بها كان مخبرا عنها لا مثبتا لها"(٥).

فقد بين الشهرستاني أن مما يجمع بين الخوارج والمعتزلة القول بالحسن والقبح العقليين، ووجوب الثواب والعقاب على الله تعالى.

وفي مسألة التأويل التي شكّلت أساسا في منهج الإباضية نجد أن الخوارج

---

(١) الأصول الخمسة المنسوب للقاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، حققه وقدم له د/ فيصل بدير عون ص٦٥ لجنة التأليف والتعريف والنشر ط الأولى١٩٩٨م.

(٢) الأصول الخمسة ص٦٦. وقارن شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له د/عبد الكريم عثمان ص٨٨ مكتبة وهبه القاهرة، بدون.

(٣) شرح الأصول الخمسة ص٨٨.

(٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف/ أبي القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، تح / فؤاد سيد ص٨٨ الدار التونسية للنشر، بدون.

(٥) نهاية الإقدام في علم الكلام، تصحيح / الفرد جيوم ص٣٧١ مكتبة المثني بغداد، بدون، وانظر : الملل والنحل، تح / أحمد فهمي محمد ١/ ٥٠ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٩٢م.

هم أول من فتح باب التأويل في تاريخ الأمة في تعاملهم مع نصوص الحكم بغير ما أنزل الله والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وورثت المعتزلة منهم هذا المنهج وعضّو عليه بالنواجذ وطبقوه في استدلالاتهم، وأصبح عندهم قاعدة للتعامل مع نصوص الكتاب والسنة [١]، ولا شك أن الإباضية أخذوا هذا المنهج عن الفريقين.

ومع موافقتنا لتأصيل ابن الجوزي لهذه المسألة إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه، فتأويل الخوارج لنصوص الحكم بغير ما أنزل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد ؛ لم يكن على أساس أنها من المتشابه الذي يجب تأويله، وإنما جاء بسبب فهمهم لها غير وجهها. أما التأويل القائم على إثبات التشابه في النصوص المحكمة وصرفها عن ظاهرها؛ فقد ظهر عند المعتزلة أولا ثم عند الخوارج والإباضية فيما بعد[٢].

وبالنسبة لأحاديث الآحاد ودورها في الاعتقاد، ومدى الأخذ بها من عدمه، يحدثنا عنها القاضي عبد الجبار فيقول:" إن كان مما طريقه الاعتقادات يُنظر؛ فإن كان موافقا لحجج العقول قُبل واعتقد موجبه، لا لمكانه بل للحجة العقلية. وإن لم يكن موافقا لها؛ فإن الواجب أن يُرد ويحكم بأن النبي لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول" [٣].

وبعد كل ما تقدم عرضه في مسألة منهج الاعتقاد عند الإباضية ومدى صلته بمنهج الخوارج والمعتزلة أخلص قائلا: إذا كان بعض الإباضية – وليس جمهورهم كما يرى السالمي – قد ذهبوا إلى أن معرفة الله واجبة بالشرع وليس العقل، وأن التحسين والتقبيح للشرع وليس العقل؛ فإن أكثر الإباضية – بل جمهورهم كما يرى الشيخ المفيد – على خلاف ذلك، فإنهم أعطوا للعقل دورا كبيرا في تقرير المسائل العقدية، تجلى هذا من نصوصهم الكثيرة، والتي اقتصرنا على إيراد طرف منها.

وإذا كان رأي الفريق الأول من الإباضية قد أحيى الرجاء في نفوس بعض

(١) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٢٢، ٢٣ بتصرف واختصار.
(٢) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٤٠ بتصرف واختصار.
(٣) شرح الأصول الخمسة ص ٧٧٠.

الإباضية وبعض الباحثين من غيرهم ببناء جسر من التواصل بينهم وبين السنة؛ فإن آراء كثير من الإباضيين تقف حائلا أمام تحقيق هذا الرجاء، وتؤكد قيام جسور من التواصل بينهم وبين الخوارج والمعتزلة، وموقفهم من تأويل النصوص حال مخالفتها لعقولهم ربما تزيد هذا الجسر قوة وصلابة، إضافة إلى أن بعض أعلامهم لم يجد حرجا في التصريح بأن رأي الإباضية في مسألة المنهج هو مذهب المعتزلة[1].

(١) كشف الكرب ١/ ٢٨ .

المبحث الأول

أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في مسائل الإلهيات عند الإباضية

ظهر أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة واضحا جليا في العديد من المسائل العقدية، التي تجلى فيها المنهج العقلي عندهم في تناولهم لهذه المسائل، وفيما يلي نعرض لأثر هذه الصلة في أهم مسائل الإلهيات التالية:

المسألة الأولى – الصفات الإلهية عند الإباضية:

لم يفرق الإباضيون بين الاسم والصفة، حيث إنهم جمعوا بينهما في تعريف واحد، ولهذا الجمع دلالته على مذهبهم في تناول الصفات الإلهية، فقالوا في تعريفهما:" فإن سأل سائل فقال: ما الاسم وما الصفة عندكم؟ قيل له: فالاسم والصفة جميعاً ما بان به الشيء من غيره على ما هو به في ذاته ونفسه، وصفه الواصفون أو لم يصفوه"(١).

ويفهم من هذا النص أن الاسم ليس عبارة عن تسمية المسمى، والصفة ليست وصفا للموصوف، وإنما هي أمور ذاتية موجودة في الأزل(٢).

ويزيد السالمي هذه المسألة وضوحا فيقول:" ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أن أسماءه تعالى هي عين ذاته، أي مدلول أسمائه هي عين ذاته، أي ليس هناك أمر ثان غير الذات العلية" (٣).

وقسم السالمي صفات الله تعالى قسمين، ذاتية وفعلية، مفرقا بينهما بأن صفات الفعل تجامع ضدها في الوجود عند اختلاف المحل، كأن يوسع الله في رزق زيد ويضيق في رزق عمرو، وكذا في العطاء والمنع، والحب والبغض، والرضا والسخط، والموالاة والمعاداة، والرحمة والعذاب، وهكذا.

أما صفات الذات كالعلم والقدرة والإرادة لا تجامع ضدها في الوجود، ولو اختلف المحل، فلا يقال علم الله كذا وجهل كذا، ولا قدر على كذا وعجز عن كذا، ولا أراد كذا وأكره على كذا. كما أن صفات الفعل منفية عن الله فى الأزل،

---

(١) الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال، أبو عمار عبد الكافي الإباضي، خرج أحاديثه وعلق عليه د/ عبد الرحمن عميرة ٢/ ١٨٨ دار الجيل بيروت، بدون.

(٢) الإباضية عقيدة ومذهبا ص٩٢.

(٣) مشارق أنوار العقول ٣٤٩/١ .

أي حادثة، بخلاف صفات الذات فلا تنفى عن الله في الأزل.

ثم ذكر أن التفرقة بين صفات الفعل وصفات الذات بحدوث الأولى وقدم الثانية هو ما عليه إباضية المشرق، أما إباضية المغرب فيرون أن صفات الله كلها قديمة أزلية [١].

يقول السمائلي في التفرقة بالقدم والحدوث بين صفات الذات والفعل:

لم يزل الله قديرا عالما ونحو هذا جائز كن فاهما

وذلك لا يجوز في الأفعال لأنها حادثة الأحوال[٢].

غير أن الدكتور فرحات الجعبيري – وهو من إباضية المغرب – رأي أن الخلاف حول الصفات الفعلية بالقدم الحدوث بين إباضية المشرق والمغرب لفظي، وأن رأي المغاربة يئول في النهاية إلى القول بالحدوث، فقال" فواضح إذن أن الخلاف لفظي إلا أن المفهوم واحد وهو أن صفات الأفعال محدثة" [٣].

وإذا كانت صفات الذات قديمة عند إباضية المشرق والمغرب، فهل هي مغايرة للذات زائدة عليها أو هي عين الذات ويستحيل أن تكون مغايرة لها ؟

يقول السالمي:" إن صفاته تعالى الذاتية عين ذاته، أي مدلول الصفة الذاتية هي ذاته العلية ليس غيره ﷻ؛ لأنها لو كانت غيره للزم إما أن تكون موجودة قبله وهو باطل؛ لاستلزامه أن يكون الله حادثا تعالى عن ذلك. وإما أن تكون موجودة بعده وهو باطل أيضا؛ لاستلزامه أن تكون الذات قبل وجود تلك الصفات غير متصفة بالكمالات، فيلزم اتصافها بالنقص. وإما أن تكون مقارنة له في الوجود وهو باطل؛ لاستلزامه تعدد القدماء، والقول بتعدد القدماء كفر، وبه كفرت النصارى.....

وما قررناه هنا هو مذهبنا ومذهب المعتزلة والشيعة" [٤].

وإذا كانت صفات الله تعالى الذاتية هي عين ذاته، فهذا معناه أنها لا يمكن أن تكون وجودية، بل هي اعتبارية لا وجود لها في الخارج، وفي ذلك يقول الرواحي (ت ١٣٣٩هـ) :" والمذهب أن صفاته تعالى معان اعتبارية وصف بها

---

(١) نفس المرجع ١/ ٣٤٢،٣٤٣ بتصرف واختصار .

(٢) جوهر النظام ١/ ١٢.

(٣) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ص ٢٤٦.

(٤) مشارق أنوار العقول ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.

الحق تعالى، كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والحياة والكلام، وأنها مغايرة للمعاني الحقيقية القائمة بخلقه الموصوفين بها، وأنها ليست زائدة على ذات الحق قائمة به، كزيادة علم المخلوق وقدرته على ذاته وقيامه بها، بل هي في حق الله سبحانه عين ذاته.....

ووافقنا على كونها صفات اعتبارية الحكماء والمعتزلة وأنها لا وجود لها في الخارج من اعتبار العقل" (١).

ويعلل مفتي سلطنة عمان الشيخ أحمد الخليلي عدم مغايرة الصفات للذات بأنها إمعان في التوحيد والتنزيه عن مشابهة الأغيار والافتقار إلى ما سواه، فيقول:" وكون صفات الذات هي عين الذات هو ما عليه أصحابنا – أي الإباضية – ومن نحا نحوهم، وتنزيهه عن مشابهة غيره والافتقار إلى ما سواه، فهم يقولون بأن الله تعالى موصوف بجميع الكمالات، ولكن من غير حاجة إلى ما سواه:

فهو تعالى حي حياة حقيقية، ولكن بذاته من غير أن يحتاج إلى صفة زائدة على ذاته قائمة بها تسمى حياة.

وهو عليم بكل شيء علما حقيقيا، من غير أن يفتقر إلى صفة زائدة على ذاته تتجلى بها المعلومات لذاته تسمى علما، وإنما علمه بذاته من غير وجود واسطة بينها وبين معلوماته.

وهو قدير بذاته قدرة حقيقية، بحيث تنفعل لذاته جميع الأشياء انفعالا تاما حسب الإرادة الربانية، من غير احتياج إلى واسطة تكون زائدة على الذات، تكون سببا في هذا الانفعال وتسمى قدرة.

وتنكشف لذاته سبحانه جميع الكائنات انكشافا تاما بأحجامها وألوانها وصورها وجميع أحوالها من غير احتياج إلى واسطة بين الذات وبينها تسمى بصرا.

وتتجلى له جميع الأصوات تجليا تاما كما هي، من غير احتياج إلى واسطة بين ذاته و بينها، تسمى سمعا.

فهو عليم بذاته وقدير بذاته وسميع بذاته وبصير بذاته، وهكذا في سائر

---

(١) كتاب نثار الجوهر في علم الشرع الأزهر، أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم البهلاني الرواحي ١/ ٣١، ٣٢ مسقط سلطنة عمان ط الأولى ١٤٠٠هـ.

الصفات" [١].

ولا شك أن مذهب الإباضية في الصفات يترتب عليه تجريد الذات الإلهية من الصفات التي وصف الله بها نفسه، فما هي عندهم سوى اعتبارات ذهنية لا وجود لها في الخارج، وإذا كانوا لا يفرقون بين الاسم والصفة فإن هذا يعني مخالفتهم لصريح القرآن والسنة التي أضافت إلى الله تعالى أسماء وصفات عدة.

كما أن التجريد يتنافي تماما مع ما قرره بعضهم – أو جمهورهم كما يرى السالمي – في المنهج من تقديم النقل على العقل، كما تقدم.

وقد كفانا علماء الإباضية مؤنة إثبات الصلة بين رأيهم في الصفات الذاتية لله تعالى وبين رأي المعتزلة بصددها، فالسالمي بعد عرض رأي الإباضية في الصفات قال معقبا:" وما قررناه هنا هو مذهبنا ومذهب المعتزلة والشيعة" [٢].

ويفهم من عبارة الرواحي التي ختم بها نصه السابق: (ووافقنا على كونها صفات اعتبارية الحكماء والمعتزلة)؛ أن الإباضية هم الأصل في هذا الرأي وأن الحكماء والمعتزلة لهم تبع فيه، لكنه في كتابه (العقيدة الوهبية) عاد فعدل من عبارته، بما يوضح موافقة الإباضية في اعتبارية الصفات وعدم زيادتها على الذات للمعتزلة، حيث يقول:" والحق الذي لا يسع غيره في صفات الله هو مذهبنا الذي وافقنا عليه المعتزلة، وهو أن المعاني الاعتبارية الموصوف بها ربنا الحق الله تعالى، شأنه من الحياة والعلم والقدرة إلى سائر صفاته الذاتية، هي مغايرة للمعاني الحقيقية التي اتصف بها الخلق القائمة بذواتهم، وأن صفات ربنا جلت عظمته ليست زائدة على ذاته ﷻ ، ولا قائمة بها كقيام صفاتنا بنا، بل ندين الله جل جلاله بأن صفاته في حقه عين ذاته" [٣].

والبطاشي بعد عرضه لمذهب الإباضية في الصفات رَبَطه بمذهب

---

(١) غاية المراد في نظم الاعتقاد، نور الدين السالمي، شرح الشيخ أحمد الخليلي ص٣١ مكتبة الجيل الواعد ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م، نقلا عن: المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية ص١٨٤، ١٨٥.

(٢) مشارق أنوار العقول ٣٤٧/١ .

(٣) العقيدة الوهبية، أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم البهلاني الرواحي، راجعه / سلطان بن مبارك الشيباني ص٩٦ مكتبة سلطنة عمان ط الأولى١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

المعتزلة والشيعة، فقال: فإنه مذهبنا ما أعدله ومذهب الشيعة والمعتزلة [١].

وإضافة إلى ما أورده الرواحي في هذا الصدد وجدنا الشيخ أحمد الخليلي المفتي الحالي لسلطنة عمان قد صرح بهذا فقال – فيما نقلناه آنفا– :" وكون صفات الذات هي عين الذات هو ما عليه أصحابنا – أي الإباضية – ومن نحا نحوهم، وتنزيهه عن مشابهة غيره والافتقار إلى ما سواه، فهم يقولون بأن الله تعالى موصوف بجميع الكمالات، ولكن من غير حاجة إلى ما سواه".

فهذه التصريحات كفيلة بربط مذهب الإباضية في الصفات الإلهية بمذهب المعتزلة فيها.

فقد أخذ الخوارج ومعهم الإباضية بمذهب المعتزلة بتمامه في تقسيم الصفات، وفي القول بحدوث صفات الأفعال، وفي القول بأن الصفات الذاتية هي عين الذات.

ومما تجدر الإشارة إليه أنني لم أقف – فيما قرأت – على نص صريح ينسب للخوارج الأول نفيهم للصفات الإلهية، اللهم إلا ما نقله الشهرستاني (ت ٥٤٨) في صفة العلم عن رأي الشيبانية المتفرعة عن الثعالبة إحدى الفرق المنسوبة للخوارج ، حيث قال:" وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال: إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علما، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها" [٢].

وبالمقارنة بين ما طرحه الإباضية في هذه القضية، وما سطره المعتزلة فيها، يتضح مدى التوافق والتناغم والانسجام بينهما، فبقدر بعدهم واختلافهم مع أهل السنة بوجه عام والأشاعرة بوجه خاص؛ يكون قربهم واتفاقهم مع المعتزلة [٣].

ولسنا في حاجة لعرض مذهب المعتزلة في الصفات الإلهية لإثبات التقاء الإباضية معهم بشأنها، ومن ثم أكتفي بالإحالة[٤].

---

(١) سلاسل الذهب ١/١٥٠.

(٢) الملل والنحل، تح/ عبد العزيز الوكيل ١/ ١٣٣ مؤسسة الحلبي ط الأولى١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م، ويراجع: الخوارج وآراؤهم الاعتقادية ص ٢٣٣.

(٣) يراجع: المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية ص ١٩٤.

(٤) يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ١٨٢، ١٨٣، ١٩٥، ١٩٦، ويراجع: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٣٤٧، ويراجع: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن كتاب:

وإذا كان أعلام الإباضية يقرون بأن مذهبهم في الصفات الإلهية هو مذهب المعتزلة فيها، فإن محاولات إقصائهم عن المعتزلة وإلصاقهم بالأشاعرة والماتريدية يجانبها الصواب، فقد ذهب د/ جمال رجب سيدني إلى أن الإباضية بما ذهبوا إليه لم يعطلوا الصفات، ولكنهم أثبتوها بما يتناسب مع عقيدة التنزيه عندهم؛ خوفا من الوقوع في مغبة التجسيم لله ﷻ، ومن ثم فإن الإباضية تلتقي مع الأشاعرة والماتريدية وخصوصا في نظرتها إلى صفات الذات والفعل، ولم تختلف مع ما ذهبتا إليه في هذا الصدد [١].

ولا شك أن ما ذكره د/ جمال سيدني يتناقض مع ما قرره أصحاب المذهب، إذ نصوا على أن ما قرره الإباضية في الصفات بوجه عام وفي صفات الذات والفعل هو مذهب المعتزلة، وليس هذا فحسب بل إن السالمي بعد تقريرة لهذه الصلة قام بعرض أدلة الأشاعرة في إثبات الصفات، متعقبا لها بالمناقشة والرد[٢].

كما أننا لسنا بحاجة لعرض موقف الإباضية من الصفات الخبرية، فإنهم "من منطلق التنزيه عند الإباضية كمقصد أساسي في مذهبهم، ذهبت أيضا إلى تبني التأويل لحل مشكلة الصفات الخبرية التي ربما توحي بالتجسيم وغيره من صفات مشبهة، ومن هنا تقوم فلسفة الإباضية في تفسير آيات الصفات على تأويل كل ما من شأنه أن يوهم التشبيه من متشابه القرآن والسنة المطهرة"[٣] ؛

رسائل العدل والتوحيد، تح د/ محمد عمارة ص ٢١٢ دار الشروق ط الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ويراجع: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الإمام الأشعري، تح / محمد محيي الدين عبد الحميد ١/٢٤٠- ٢٤٥ مكتبة النهضة المصرية ط الأولى ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ويراجع: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الإمام الرازي ص٤٠ مكتبة الكليات الأزهرية ط الأولى ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ويراجع: في علم الكلام، د/ أحمد محمود صبحي ١/١٢٣ دار النهضة العربية بيروت لبنان ط الخامسة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ويراجع: دراسات نقدية في مذاهب الفرق الكلامية، د/ محمد الأنور السنهوتي ص ١٥٧ دار الثقافة العربية ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(١) منهج الإباضية في معالجة مشكلة الذات والصفات، بحث منشور بمجلة التفاهم، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الدينية سلطنة عمان، الشبكة العنكبوتية موقع مجلة التفاهم، العدد الثاني والعشرون ربيع ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٢) مشارق أنوار العقول ١/٣٤٧- ٣٤٩ .

(٣) منهج الإباضية في معالجة مشكلة الذات والصفات.

وذلك لأن الإباضية قد تابعت الفرق الكلامية من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية بخصوص تأويل الصفات الخبرية، دون أن يخصوا الخوارج أو المعتزلة بالمتابعة في هذه القضية، وفي ذلك ما يغني عن العرض المفصل والمقارنة، مكتفيا بإيراد نص واحد من مسند الربيع يوضح مذهبهم؛ إذ هو عندهم أعظم كتاب بعد القرآن يعولون عليه.

يقول الربيع:" فَإِنْ سَأَلَ الْمُسْتَرْشِدُ عَنْ تَفْسِيرِ الآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَالدَّلاَلَةِ عَلَى مَعَانِيهَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)[سورة طه:٥٥]، وَقَوْلِهِ: (وَجَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [سورة الفجر:٢٢]، وَقَوْلِهِ: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [سورة المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِهِ: (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) [سورة الزمر: ٧٥]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الذِي فَسَّرْنَاهُ فِيمَا مَضَى مِنْ كِتَابِنَا بِالرِّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ؛ فَقَالَ السَّائِلُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِ تَفْسِيرِكُمْ وَإِلاَّ فَلَيْسَ لِلْمُخَاطَبَةِ عِنْدَنَا مَعْنًى فِي الاِسْتِوَاءِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلاَّ عَلَى مَا نَعْقِلُ؟

قِيلَ لِلسَّائِلِ: إِنَّ جَمِيعَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مُتَشَابِهٌ لاَ يُدْرَكُ عِلْمُهُ بِظَاهِرِهِ وَلاَ بِنَصِّهِ، لأَنَّ النَّصَّ وَاحِدٌ وَالْمَعَانِي مُتَبَايِنَةٌ، فَلاَ بُدَّ مِنْ كَشْفِ مَعَانِيهَا، وَإِيضَاحِ سُبُلِهَا" [(١)].

وأختم هذه المسألة بتعقيب الدكتور صابر طعيمة بعد عرضه الرائع لمذهبهم في الصفات الإلهية، وهو الذي تفاءل بعد عرض منهج بعضهم في معالجة المسائل العقدية، ورأي أنه يؤسس لبناء جسر من التواصل بينهم وبين أهل السنة، عاد يقول:" وهكذا وقع الإباضية في منهج عقلي أعملوه في تأويل النصوص الشرعية، مخالفين بذلك مذهب جمهور المسلمين، ومخالفين بذلك في هذه القضية بالذات المنهج الذي ارتضوه واعتقدوه عند جملة التوحيد" [(٢)].

المسألة الثانية – خلق القرآن عند الإباضية:

---

(١) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ضبطه وخرج أحاديثه/ محمد إدريس، راجعه/ عاشور بن يوسف ٣/ ٣٣٨- ٣٣٩ دار الحكمة بيروت – دمشق- مكتبة الاستقامة عمان ط الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ويراجع: التأويل الكلامي عند الإباضية ص ١٤٨ – ١٥٣، ١٦٢ – ١٦٥، ١٦٧ – ١٨٤ .

(٢) الإباضية عقيدة ومذهبا ص٩٩.

هذه المسألة مرتبطة بالمسألة السابقة ومنبثقة عنها، حيث ترتبط بصفة الكلام، وهل هو من صفات الذات القديمة – التي هي عين الذات ومجرد اعتبارات ذهنية لا وجود لها في الخارج – أو من صفات الفعل الحادثة ؟ ومن ثم امتد الخلاف إلى القرآن الكريم، هل هو قديم غير مخلوق، أو حادث مخلوق ؟ هذا ما نتعرف عليه من خلال ما يلي:

ذكر الإمام الأشعري أن كل الخوارج يقولون بخلق القرآن [١]، وكذا الإمام الجويني أسند إليهم القول بحدوث كلام الله وخلقه[٢]، وهذا ما اعترف به أئمتهم، فابن جميع الإباضي(ت ٧٥٠ هـ) نص على ذلك قائلا:" ليس منا من قال إن القرآن غير مخلوق"[٣].

لكن هذه الأحكام العامة تعوزها الدقة، فإنه يتعذر قبول تعميم الحكم في هذه القضية، وخصوصا إذا ما علمنا أن ثمة خلاف دار – ولا يزال – بين إباضية المشرق وإباضية المغرب في هذه المسألة، وربما تأخذ أحكام تعميم القول بخلق القرآن طريقا إلى القبول إذا قصرناها على عموم إباضية المغرب دون المشرق، وفي ذلك يقول الجعبيري:" القضية ظلت خلافية في عمان إلى القرن السادس هجري/ ١٢ ميلادي، فمنهم من يقول بالقدم ومنهم من يقول بالحدوث ومنهم من يتوقف دون أن يقطع عذر هؤلاء ولا هؤلاء .....

هذا عن إباضية المشرق في قضية خلق القرآن أما عن إباضية المغرب فقد استقر عندهم رأي واحد من وقت مبكر مع رسالة الإمام أبي اليقظان الرستمي (ت ٢٨١هـ) وقد استمر هؤلاء في الدفاع عن هذا المبدأ إلى يومنا هذا .....

وأقرت خلق القرآن انطلاقا من حجج اعتزالية فلا شك حينئذ في تأثر الاباضية بالمعتزلة في هذه القضية .....

وواضح من خلال النظر في هذه النصوص أن الموقف الذي غلب على

---

(١) المقالات ١/ ١٧٤.

(٢) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تح د/ فوقية حسين ص ١٠٢ عالم الكتب بيروت ط الثانية ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

(٣) مقدمة التوحيد، أبو حفص عمرو بن جميع ص ١٩ مطبعة الفجالة ط الأولى ١٣٥٢هـ/ ١٩٥٣م.

جمهور الإباضية وبصفة خاصة بالمغرب ... ، هو القول بخلق القرآن، إذ كل من الشماخي والسدويكشي والمحشي والتلاتي والمصعبي وأبي مهدي وغيرهم جاءت مصنفاتهم ترد على من يقول بالقدم، وتدعم القول بالخلق" (١).

فقد ذهب صاحب (الكشف والبيان) إلى القول بأن كلام الله قديم؛ لأنه قد ثبت أنه متكلم كما ثبت أنه عالم وأن من صفته الكلام، وهي صفة ذات، وصفاته لم يزل موصوفا بها، فوجب أن يكون متكلما وأن يكون له كلام.

واستدل بقوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [سورة يس: ٨٢] ، فقوله (كن) يتعلق بخلق ما خلق، فلو كان قوله مخلوقا لاقتضى أن يكون له قول آخر يقول فيه (كن فيكون) وكذلك القول الثاني لو كان مخلوقا، وحينئذ يلزم التسلسل المحال، ولما استحال ذلك ثبت صحة قدم الكلام وأن القرآن كلام الله غير مخلوق (٢).

وقد قارب السالمي وهو من إباضية المشرق في عمان بين رأي القائلين بالقدم والحدوث، مبينا أن:" الكلام تارة يضاف إلى الله تعالى على معنى نفي الخرس فيكون صفة ذات، وتارة يضاف إليه على معنى أنه فعل له فيكون صفة فعل" (٣)، وقد أوردنا تفرقة إباضية المشرق بين صفات الذات وصفات الفعل من حيث قدم الأولى وحدوث الثانية، ومن هنا نفى السالمي أن يكون الكلام قديما باعتباره من صفات الذات، فبين أن هذا ليس مراد القائلين بالقدم، وإنما مرادهم نفي الخرس عنه فقط، وفي ذلك يقول:" فإذا عرفت هذا فاعلم أنه لا وجه لقول من قال من أهل المذهب: أن القرآن قديم إلا أن يريدوا أن الله تعالى ليس بأخرس فيعبرون بهذه العبارة القاصرة عن ذلك المعنى المطلوب، فتنتفي عنهم البراءة بهذا الاحتمال حسن ظن بالمسلمين، ولكون مذهبهم معروفا في قولهم إن صفات الذات عين الذات، فيجب رد تلك العبارة منهم إلى هذه القاعدة المنيعة.

ولا عبرة بمن جهل المذهب من بعض العوام فوصف القرآن المتلو

(١) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ص ٢٥٣، ٢٥٤ باختصار.
(٢) يراجع :١/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ بتصرف واختصار.
(٣) مشارق أنوار العقول ٣٤٤/١.

بالقدم"[١].

وسواء كان الكلام من صفات الذات أم من صفات الفعل فالكل مخلوق، وفي ذلك يقول:

والكل مخلوق لإمكان العدم ولانفراده تعالى بالقدم[٢].

كما قدم الخليلي وجها آخر لحمل تصريح بعض المشارقة بالقدم، وهو أن أهل الاستقامة زمن فتنة خلق القرآن أواخر أيام المأمون ثم المعتصم آثروا عدم المشاركة في تلك الفتنة، فامتنعوا عن التصريح بخلق القرآن أو عدمه، من باب سد الذرائع وتجنبا لمشايعة الظالمين، " وقد خفي هذا البعد في التفكير عن أبصار الذين جاءوا بعد هؤلاء، فحسبوا أن امتناعهم عن التصريح بخلق القرآن لأجل قدمه، فصرحوا بخلافه وتحاملوا على من قال بخلقه ، وأدى بهم ذلك إلى تناقض عجيب ، يظهر لك عندما تقرأ ما كتب في هذا الموضوع في تلك الحقبة من الزمن ، كالجزء الأول من بيان الشرع ، والجزء الأول من الكشف والبيان ، وديوان الإمام ابن النضر، .....، وقد استمرت هذه الفكرة في الوسط الإباضي المشرقي حتى برز من علماء عمان المتأخرين من فتحوا بتحريرهم أقفال الإشكال، وأزاحوا ببيانهم أستار الشبه، فإذا بالموقف المشرقي الإباضي يلتحم مع الموقف المغربي ويتحد"[٣].

وقد نظم السمائلي هذه المسألة والخلاف الذي دار فيها وحكم القائلين بالقدم والحدوث في مجموعة من الأبيات، جاء فيها:

وا لحق ما قالت به الأعلام	بأنه لربنا كلام
ووحيه وأنه تنزيله	سبحانه صح لنا دليله
لـ كن أقول الأحرف الملحوظه	في الـ كتب من ألسننا ملفوظه
بأنها مخلوقة للباري	قلت كذا المعنى فلا تماري
لأنها مظروفة للأحرف	و كل مظروف حدوث فاعرف
وذاك غير علمه تعالى	وإن يـ كنه يعلمه كمالا

(١) مشارق أنوار العقول ٢/ ٦١.
(٢) نفس المرجع والموضع.
(٣) الحق الدامغ ص ١٠٧، ١٠٨ .

فالعلم والمعلوم ليس واحد كالضرب والمضروب قد تباعدا
وأنه في اللوح قطعا رسما كذاك أيضا في صدور العلما
وذاك مخلوقان هل تقول يحوي القديم حادث منقول
ومنكر لخلقه يختلف فقيل فاسق وقيل نقف
ما لم يخط للذي قد قالا بضد ما قال فع المقالا
ونسب الأول للمغاربه والثاني للعمانيين قاطبه
وبعضهم يبرأ ممن أعتقد حدوثه وا لحق فيه أن يرد
لأنه قد جاء في ال كتاب حدوثه بظاهر ا لخطاب[1]

وانتهى أعوشت من بحثه لأصول هذه القضية عند الإباضية بقوله:" والخلاصة أن الإباضية تقر أن القرآن الكريم مخلوق كالأشياء" [2].

هذا ولم يخف رجال الإباضية تأثرهم بالمعتزلة، سواء كان ذلك في الفكرة أم في البرهنة عليها، فقد أورد المصعبي توافق الإباضية والمعتزلة بصددها [3]، وكذلك الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي (ت ١٢٨٧هـ) [4]، وبكير أعوشت[5].

وفي الحجج التي استند إليها الإباضية في قولهم بخلق القرآن يقول د/ الجعبيري": وأقرت خلق القرآن انطلاقا من حجج اعتزالية فلا شك حينئذ من تأثر الإباضية بالمعتزلة في هذه القضية" [6].

وقد أخذ الإباضية باستدلال المعتزلة العقلي والنقلي على السواء [7].

وغني عن البيان قول المعتزلة بخلق القرآن، وأكتفي بإيراد عبارة واحدة من

---

(١) جوهر النظام ١٦/١، ١٧ .

(٢) دراسات إسلامية في الأصول الإباضية ص ٨٧ .

(٣) كتاب معالم الدين ٢/ ١٠ .

(٤) تمهيد قواعد الإيمان وتقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان، تح / حارث بن محمد بن شامس البطاشي ٢/ ٨، ٩ الناشر مكتبة الشيخ محمد بن شامس البطاشي للنشر والتوزيع مسقط سلطنة عمان ط الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .

(٥) دراسات إسلامية في الأصول الإباضية ص ٨٧ .

(٦) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ص ٣٥٣.

(٧) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٦٦ – ٣٦٨، ويراجع أدلة الإباضية النقلية فيما يلي: العقود الفضية في أصول الإباضية ص ٢٨٧، و: الحق الدامغ للخليلي ص ١٧٤ وما بعدها، ويراجع أدلتهم النقلية في: كتاب معالم الدين ٢/ ١٤، ١٥. و: الحق الدامغ ص ١٦٤.

شرح الأصول الخمسة توضح ذلك، يقول القاضي:" وأما مذهبنا في ذلك فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق محدث" (١).

وقد نسب الأشعري القول بخلق القرآن إلى جميع الخوارج بما فيهم الإباضية، وكذا الجويني، وفي هذا ما يؤكد أن رأي الإباضية في خلق القرآن يأتي امتدادا لرأي سلفهم من الخوارج (٢)، ومتفقا مع رأي المعتزلة بما يؤكد وضوح أثر هذين الرافدين على رأيهم في خلق القرآن.

المسألة الثالثة – رؤية الله عند الإباضية:

من منطلق المنهج العقلي الذي ارتضاه الإباضية وأعملوه في قضية الصفات الإلهية وما يتبعها من مسائل؛ قالوا بالاستحالة العقلية للرؤية، في إمكانها في الدنيا أو وقوعها في الآخرة.

وقد أدرج الأشعري الخوارج بين القائلين بنفي الرؤية مع المعتزلة وطوائف من المرجئة والزيدية (٣)، ونص شارح العقيدة الطحاوية على اتباع الخوارج للمعتزلة في هذا النفي، وفي ذلك يقول:" الْمُخَالِفُ فِي الرُّؤْيَةِ: الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْإِمَامِيَّةِ" (٤).

ولم يقف الباحث على انشقاق في الرأي بين صفوف الإباضية في المشرق أو في المغرب قديما أو حديثا، الأمر الذي حدا بأحد الباحثين إلى القول بأن الإباضية مجمعون على استحالة الرؤية قديما وحديثا (٥)، ولنقف على طرف مما طرحه الإباضية في هذه المسألة:

عرف السالمي الرؤية بقوله:" هي اتصال شعاع الباصرة بالمرئي، أو

---

(١) ص ٥٢٧، ٥٢٨، ويراجع: المختصر في أصول الدين ص ٥٢٤ وما بعدها، و: المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار ج السابع خلق القرآن ص ٨٤ وما بعدها، بإشراف د/ طه حسين، قوّم نصه / إبراهيم الإبياري المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

(٢) يراجع: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص ٢٥٢ – ٢٥٨.

(٣) المقالات ١/ ٢٦٥.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي تح/ أحمد شاكر ص ١٥٣ نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ط الأولى ١٤١٨ هـ.

(٥) رؤية الله عز وجل عند الإباضية دراسة نقدية في ضوء العقل والنقل، د/ ممدوح أحمد محمد الغباشي ص ١٢٧ – ١٣٠ دار الكتب الجامعية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

انطباع صورة المرئي بالحدقة" [1]، ثم أورد الأدلة العقلية والنقلية التي تمسك بها المثبتون للرؤية وناقشها مناقشة مستفيضة[2]، عقب عليها بقوله:" وإن عرفت بطلان ما عولوا عليه فارجع إلى ما سنورده من البراهين القاطعة على نفي الرؤية واستحالتها، (اعلم) أنا لو لم نذكر دليلا قط على نفي الرؤية واستحالتها لاكتفينا بمقام المنع؛ لأن الأصل عدمها وعلى مثبتها الدليل، وقد عرفت ثبوت ما تعلق به، فبقي النفي على أصله، لكن لا بد من أن نسمعك بعض ما نستدل به على نفيها واستحالتها، إذ لا بأس بضم دليل إلى دليل"[3]، ونظم أبياتا وضّحت نفيه للرؤية وأوجه استحالتها عقلا، فقال:

ورؤية الباري من ا لمحال ... دنيا وأخرى اح كم ب كل حال
لأن من لازمها التميزا ... وال كيف والتبعيض والتحيزا
في جهة تقابل الذي نظر ... فهذه وما أتى به السور
من قول لا تدر كه الأبصار ... ولن تراني فانتفى الإبصار
لأنه مدح له ولا يصح ... زوال ما به الإله ممتدح
لو جاز أن يزول مدحا ... لزم تبديل عزه بذل وشتم [4].

والمطالع لما كتبه أعلام الفكر الإباضي في نفي الرؤية والاستدلال عليها يدرك دون جهد وعناء مدى التطابق بين الإباضية والخوارج والمعتزلة، فالآيات القرآنية التي استند إليها المعتزلة في قولهم باستحالة إمكان الرؤية ووقوعها هي عينها التي أوردها الإباضية، وبنفس المنهج العقلي الذي تبناه المعتزلة في فهم بعضها وتأويل بعضها الآخر، يتجلى هذا بوضوح من خلال مقارنة موجزة بين ما أورده الإباضية وما أورده المعتزلة في ذلك ، فقد أورد الربيع قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ اِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [سورة القيامة: ٢٢، ٢٣] وقوله تعالى: (لاَّ تُدْرِكُهُ الاَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الاَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)[سورة الأنعام: ١٠٣]، ثم عقب عليها بطرف من أقوال نفاة الرؤية، ثم أردفها بقوله: وَمِصْدَاقُ مَا قَالُوا جَمِيعًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ

(١) مشارق أنوار العقول ١/ ٣٦٢.
(٢) نفس المرجع ١/ ٣٦٣- ٣٧٩.
(٣) مشارق أنوار العقول ١/ ٣٧٩.
(٤) نفس المرجع ١/ ٣٨٠.

أَنَّهُ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)[سورة الشورى: ١١] فَنَفَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ تُدْرِكَهُ الأَبْصَارُ لأَنَّهُ لَوْ أَدْرَكَتْهُ لَكَانَ قَدْ سَاوَاهَا، لأَنَّ كُلَّ مُدْرَكٍ مُحَاطٌ بِهِ مَحْدُودٌ مَوْصُوفٌ ﷻ عَمَّا انْتَحَلَهُ الْمُبْطِلُونَ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: (لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ) فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لاَ تَنَالُهُ الأَبْصَارُ.....

وذكر أن الرؤية تكون بمعنى العلم واليقين، وَمِصْدَاقُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: يَقُولُ الْقَائِلُ: لَقَدْ رَأَيْتُ لِفُلاَنٍ عَمَلاً وَوَرَعًا وَفَهْمًا وَعِلْمًا، وَرَأَيْتُ لَهُ أَدَبًا وَمَعْرِفَةً، وَهَذِهِ الأَشْيَاءُ لاَ تُعَايَنُ بِالأَبْصَارِ، وَلَكِنَّهَا تُعْرَفُ وَتُعْلَمُ بِمَا ظَهَرَ مِنْ أَعْلاَمِهَا الدَّالَّةِ عَلَيْهَا[١].

ويقول صاحب كتاب (منهج الطالبين وبلاغ الراغبين):" وقد مدح اللهﷻ نفسه فقال: (لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ)، فمن زعم أن الأبصار تدركه في الآخرة، فقد زعم أن مدائح الله ﷻتزول في الآخرة، وهذا لا يجوز على الله تعالي، وقد نفي الله ﷻأن تدركه الأبصار، وأن يري جهرة؛ فهو سبحانه وتعالي: لا يري في الدنيا، ولا في الآخرة؛ لأن مدائحه لا تزول"[٢].

وهو قريب مما جاء في شرح الأصول الخمسة من التعقيب على قوله تعالى: (لاَّ تُدْرِكُهُ الاَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الاَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)، يقول القاضي:" ووجه الدلالة في الآية هو ما قد ثبت أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه نفى عن نفسه إدراك البصر، ونجد ذلك تمدحا راجعا إلى ذاته، وما كان نفيه تمدحا راجعا إلى ذاته، كان إثباته نقصا، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال" [٣].

وقال في تعليقه على قول الله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا

(١) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب ٣/ ٣٢٢، بتصرف واختصار، ويراجع: الحق الدامغ ص ٦٨.

(٢) منهج الطالبين ٤١٦/٢ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص ٢٣٣، ويراجع: تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص٤٢٤ دار النهضة الحديثة بيروت، بدون، و: المغني في أبواب التوحيد والعدل ج الرابع تح د/ محمد حلمي، د/ أبو الوفا الغنيمي ص ١٥٢ الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون.

أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ) [سورة الأعراف: ١٤٣] :" لَنْ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الإِيَّاسِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ وَأَهْلِ اللُّغَةِ، أَيْ لَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا وَلاَ فِي الآخِرَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ) أَيْ فَلَمَّا تَجَلَّى بِبَعْضِ آيَاتِهِ فَلَمْ يَحْتَمِلْهَا الْجَبَلُ حَتَّى صَارَ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا (فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ): مِنْ مَسْأَلَتِي، (وَأَنَآ أَوَّلُ الْمُومِنِينَ). فَلاَ يَنْبَغِي لِبَشَرٍ أَنْ يَرَاهُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: فَلَمَّا تَجَلَّى أَمْرُهُ لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكًّا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّكَ لاَ تُرَى فِي الدُّنْيَا وَلاَ فِي الآخِرَةِ" [(١)]، وهو قريب مما ذكره المعتزله في توجيه هذه الآية[(٢)].

وكما تأول علماء المعتزلة والإباضية الآيات التي ترتبط بالرؤية، راحوا يطعنون في صحة الأخبار التي تثبتها، إما تجريحا في رواتها أو قدحا في أسانيدها، وإما بردها مطلقا إن كانت آحادا، فإنها مع الخلاف قد تفيد العمل، لكنها لا تفيد العلم مطلقا ولا سيما في العقائد؛ لأنها من العبادات العملية التي لا تثبت بأخبار الآحاد، وإما بتأويلها بما لا يدل على ثبوت الرؤية، بل بما يدل على نفيها وإنكارها[(٣)].

وهكذا فإن الإباضية يؤولون جميع الآيات والأحاديث التي تحدثت عن الرؤية[(٤)].

وهذا التشابه الكبير في فهم الآيات والأحاديث وتوجيهها في الاستدلال على نفي الرؤية يدعم ما ذهبنا إليه في تأثر فكر الإباضية بفكر المعتزلة، وهذا التأثر يزداد تأكيدا إذا ما قارنا بين الأدلة العقلية المستخدمة لديهما في نفي الرؤية.

---

(١) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب ٣/ ٢٣٢.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٤/١٦١– ١٧٢.

(٣) يراجع: شرح الأصول الخمسة ص٢٦٨– ٢٧٠، و: المغني في أبواب التوحيد والعدل ٤/ ٢٢٥، و: المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد بن عبد الله المعتق ص ١٣٤ مكتبة الرشد الرياض ط الرابعة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، و: مشارق أنوار العقول ١/ ٣٧٦، ٣٧٧، و: التأويل الكلامي عند الإباضية ص ٢٧٣، و: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٧٣، و: أسس الاتفاق في القضايا الكلامية بين الإباضية والمعتزلة ص٣٢٩٣.

(٤) رؤية الله عز وجل عند الإباضية ص ١٠٤.

فالشروط التي رأى الإباضية ضرورة توفرها في تحقق الرؤية [١] هي بعينها الشروط التي نصت عليها المعتزلة[٢].

وكذلك الموانع التي تحيل إمكانية الرؤية ووقوعها، هي أيضا قريبة مما ذكره المعتزلة، ومن هذه الموانع استلزام الرؤية للتحيز والجهة، وهما محالان بالنسبة لله تعالى، وفي ذلك يقول الرستاقي:" ولا يجوز في حجة العقل: أن يري الله تبارك وتعالي جهرة بالأبصار؛ لأنه لا يخلو الناظر إليه من أن يكون يراه في مكان دون مكان، أو يراه في كل مكان؛ فإن كان يراه في مكان دون مكان فما فضل الخالق على المخلوق؟ إذا كان المخلوق في مكان دون مكان؛ والخالق كذلك؛ وهذه صفة المحدود؛ والله تعالي جل وعلا عن ذلك"[٣]، وهذا ما نصت عليه المعتزلة[٤].

وهذا يمكن أن يقال في سائر الأدلة العقلية التي استند إليها كل منهما.

وبهذا تكون الخوارج بوجه عام والإباضية بوجه خاص" قد أخذوا قول المعتزلة في الرؤية كما هو تماما، ولم يجدوا ما يعضدوا به هذا القول إلا أدلة المعتزلة .....، وعلى هذا فليس قول الخوارج عموما والإباضية على وجه الخصوص إلا متابعة لقول المعتزلة وتأثرا بهم" [٥].

كما أن الموقف الذي اتخذته الإباضية من أدلة أهل السنة في إثبات الرؤية [٦] هو عينه نفس الموقف الذي اتخذته المعتزلة منها[٧].

يقول د/ محمد عباس:" الإباضية ما تركوا دليلا يثبت الرؤية إلا ونصبوا حوله صرحا من الاعتراضات والردود في جل مؤلفاتهم العقدية، إن لم يكن في جميعها، وإن كانت كل آرائهم وأدلتهم واعتراضاتهم على أدلة المخالفين؛ ماهي إلا ترداد ومحاكاة لما ذكره المعتزلة في هذا الشأن، ولا أكون مبالغا إن قلت هم

---

(١) يراجع: مشارق أنوار العقول ١/٣٨٠،٣٨١.

(٢) يراجع: شرح الأصول الخمسة ص٢٥٢ وما بعدها، ويراجع: المغني في أبواب التوحيد والعدل ٤/٣٦- ٣٩، ١٠٩، ١١٠، ١١٦- ١٤٠.

(٣) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، الرستاقي ٢/٤١٦، وقارن: مشارق أنوار العقول ١/ ٣٨٥

(٤) يراجع: شرح الأصول الخمسة ٢٤٨ – ٢٥٠ ، و: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص ١٢٩، ١٣٠.

(٥) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٧٢.

(٦) مشارق أنوار العقول ١/ ٣٦٣- ٣٧٩.

(٧) يراجع: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار ص ٣٦٢ دار النصر للطباعة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

المتحدثون الرسميون باسم المعتزلة" [١].

ومن هنا لم يجد الإباضية في أنفسهم حرجا من التصريح بتقريره، يقول د/ الجعبيري بعد عرض أدلة الإباضية على نفي الرؤية:" والناظر في كل هذه النصوص يتبين بوضوح التفاعل الكبير مع مدرسة الاعتزال التي تبنت نفس الموقف"[٢].

يقول د/ صابر طعيمة:" والإباضية في هذه القضية (رؤية الله) قد دخلوا إليها عقلا متأثرين بمنهج المعتزلة وجمهور الخوارج، فقد قالوا: إن رؤية الباري تعتبر من الأشياء التي لا يتصور العقل صحة وجودها؛ لأن العقل يحيل ذلك. وذهبوا في التدليل عن هذا الرأي على غرار ما هو معروف عند المعنزلة من أن المرء يكون متحيزا ويكون متشخصا ومحاطا وفي جهة وغير ذلك من المقولات التي ذهب إليها منْ أعمل العقل وأهمل الشرع" [٣].

فبقدر اتفاق كلمة الإباضية على نفي الرؤية، كانت متابعتهم لسلفهم الخوارج ولمعاصريهم المعتزلة، وبقدر هذا وذاك كانت جرأتهم على تأويل الآيات القرآنية والأحايث النبوية تأويلا مفرطا خرج بها عن مراد الشارع منها، وبقدر كل ذلك كان بعدهم عن رأي أهل السنة، وهم الذين أعلنوا أن مذهبهم سني، ينطلق من الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال، وأنهم إحدى فرق أهل السنة، وأن آراءهم لم تخرج في يوم من الأيام عن هذه الأصول.

ففي الوقت الذي يدعون فيه أن مذهبهم سني وأنهم إحدى فرق أهل السنة؛ راحوا يصوبون سهام التكفير تجاه كل من يقول بثبوت رؤية الله تعالى، يقول السالمي:

ومن يدن بها بـ كفر النعم ... فاحـ كم له والشرك أن يجسم
كأن يقول يده مثل يدي ... أو وجهه كوجه بعض الأعبد[٤].

(١) المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية ص ٢٠٨.
(٢) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ص ٣٠١.
(٣) الإباضية عقيدة ومذهبا ص ١٠٤.
(٤) مشارق أنوار العقول ١/ ٣٩٢.

وفي هذا ما يؤكد بُعدهم عن أهل السنة وقربهم من الخوارج والمعتزلة.

المبحث الثاني
أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة
في مسائل السمعيات عند الإباضية

نُسب إلى نفر قليل من الإباضية والخوارج والمعتزلة، إنكار بعض مسائل السمعيات، كإنكار عذاب القبر، وإنكار وجود الجنة والنار الآن. وعدّ الإباضية هذا الإنكار شذوذا بالنسبة لجمهورهم القائلين بثبوتهما(١)، ولذا فإني أغض الطرف عنها؛ لعدم تأثير هؤلاء النفر في تشكيل الاتجاه العام للجانب العقدي لدى هذه الفرق، ونولى اهتمامنا ببعض القضايا السمعية التي كان لها دور بارز في تشكيل الاتجاه العام الذي يربط بين الإباضية والخوارج والمعتزلة، وفيما يلي بيان هذه المسائل.

المسألة الأولى – حكم مرتكب الكبيرة عند الإباضية:

ترتبط هذه المسألة بمسألة الخلود في النار، وهي من مسائل السمعيات، كما ترتبط من جهة أخرى بقضايا الأسماء والأحكام؛ حيث جاء رأي الإباضية في هذه المسألة نابعا من تصورهم لحقيقة الإيمان والإسلام، وفي ذلك يقول السالمي:" اعلم أن للإيمان والإسلام في الشرع استعمالا غير الاستعمال اللغوي، وذلك أن الشرع نقلهما عن معناهما اللغوي فاستعملهما مترادفين في مطلق الواجب، كان ذلك الواجب تصديقا باللسان فقط، أو تصديقا بالجنان مع قول باللسان، أو كان معهما عمل لازم إتيانه، فمن أدى جميع ما وجب عليه كان مؤمنا مسلما عندنا، ومن أخل بشيء من الواجبات لا يسمى مؤمنا عندنا، بل يخص باسم المنافق والفاسق والعاصي والكافر ونحو ذلك" (٢).

ويفهم من هذا النص أن الإسلام والإيمان عندهم معناهما واحد، فهما مترادفان، وأن الشرع نقلهما من المعني اللغوي فاستعملهما في مطلق الواجب، وهذا يدل على أن الإيمان عندهم الإتيان بالواجبات، كما أن اسم الإيمان ينتفي

---

(١) يراجع: مشارق أنوار العقول ٢/ ١٠٦، و: الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ١١٧/٤ مكتبة الخانجي، بدون، و: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٣٨٣، ٣٨٨.

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٩٧.

عمن يخل بأداء الواجبات، وإذا انتفى اسم الإيمان حل محله اسم المنافق أو الفاسق أو العاصي أو الكافر.

وقد ذكر صاحب المواقف رأي الخوارج والمعتزلة في مفهوم الإيمان، فقال:" وقال قوم: إنه أعمال الجوارح؛ فذهب الخوارج والعلاف وعبد الجبار إلى أنه الطاعات فرضا أو نفلا؛ وذهب الجبائي وابنه وأكثر المعتزلة البصرية إلى أنه الطاعات المفترضة دون النوافل" (١).

والإباضية بذلك يتفقون مع المعتزلة سواء في مفهوم الإيمان، أم في عدم التفرقة بينه وبين الإسلام، وينص السالمي على الأمرين فيقول:" اعلم أن المعتزلة وافقونا على ترادف الإيمان والإسلام الشرعيين وأن الشرع نقلهما إلى الإتيان بالواجبات "(٢).

وما يلفت النظر حقا في عبارة السالمي، ليس مجرد الاعتراف بالتوافق في

---

(١) شرح المواقف للقاضي الإيجي، تأليف السيد الشريف الجرجاني ٨/ ٣٥٣ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى١٤٩١هـ/ ١٩٩٨م، ويراجع: مقالات الإسلاميين ٣٢٩/١-٣٣٢، ويراجع : شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٧.

وزاد صاحب المقاصد (ت٧٩٣هـ-١٣٩٠م) مفهوم الإيمان في الشرع بيانا، فقال عن الإيمان:" إما أن يجعل لفعل القلب فقط، أو اللسان فقط، أو كليهما وحدهما، أو مع سائر الجوارح.

فعلى الأول اسم للتصديق عند الأكثرين، أعني تصديق النبي ﷺ فيما علم مجيئه به بالضرورة، وللمعرفة عند الشيعة وجهم والصالحي. وعلى الثاني للإقرار بشرط المعرفة عند الرقاشي، وبشرط التصديق عند القطان، وبلا شرط عند الكرامية. وعلى الثالث لمجموع التصديق والإقرار، وعليه أكثر المحققين، إلا أنه يقع في عباراتهم مكان المعرفة أو العلم أو الاعتقاد. وعلى الرابع للإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان، إما على أن يجعل تارك العمل خارجا عن الإيمان، داخلا في الكفر وعليه الخوارج. أو غير داخل فيه ، وعليه المعتزلة؛ مختلفين في الأعمال، هل هي فعل الواجبات وترك المحظورات، أم مطلق فعل الطاعات. وإما على ألا يجعل خارجا؛ وعليه أكثر السلف، وهو المحكي عن مالك (ت١٧٩هـ) والشافعي (ت٢٠٤هـ)، ذهابا إلى أنه قد يطلق على ما هو الأساس في النجاة، وعلى الكامل المنجي بلا خلاف؛ وإلا فانتفاء الشيء بانتفاء جزئه ضروري". شرح المقاصد٤١٧/٣-٤١٩ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م، ويراجع: الإيمان والكفر عند الإمام الغزالي ومحمد بن عبد الوهاب، ص ١٥، ١٦ بحث مرجعي قدمه الباحث إلى اللجنة العلمية للترقيات جامعة الأزهر ٢٠١٠م.

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٩٧، ويراجع : شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٧.

الأمرين مع المعتزلة، وإنما ثمة أمر آخر في غاية الأهمية؛ وهو موافقة المعتزلة للإباضية وليس العكس، وهو بلا شك محق فيما قال؛ لأن مسألة الإيمان والكفر والحكم بالخلود في النار على من أصابه سهم التكفير ظهرت أولا عند الخواج قبل ظهور المعتزلة، وجاءت المعتزلة بعد ذلك فأحيت هذه القضية من جديد، وقدمتها في قالب منهجي عقلي.

وإذا كان الإيمان هو فعل الواجبات؛ فإنه لا بد فيه من مقامات ثلاثة، وهي: التصديق بالجنان والقول باللسان وعمل بالأركان، وهذه المقامات ليست كمالية وإنما هي أساسية، لا يتحقق الإيمان إلا بتحققها جميعا، يقول السمائلي:" الإيمان عند الإباضية قول وعمل واعتقاد [1]، بالقول تعصم الدماء والأموال،

(١) ربما يفهم البعض خطأ أن قول الاباضية والمعتزلة بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل هو عينه مذهب السلف الذين اتفقوا مع اختلاف عباراتهم على أن الإيمان هو مجموع الثلاثة؛ قول واعتقاد وعمل، يراجع أقوال السلف في التعبير عن الإيمان: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي١/٨٧ دار الكتب العلمية ط الأولى١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، و: الإيمان لابن تيمية ص١٣٧، ١٣٨ المكتب الإسلامي بيروت دمشق عمان ط الخامسة١٤١٦هـ-١٩٩٦م، و: الوجيز في عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عبد الحميد الأثري ص١١٨ راجعه وقدم له د. سعود الشريم، د. ناصر العقل دار ابن كثير دمشق بيروت ط الرابعة١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. وقد بين أهل السنة الفروق بين مذهبهم في الإيمان ومذهب الإباضية والمعتزلة على النحو التالي:
١- أن أهل السنة يقولون ببقاء أصل الإيمان مع وجود الذنوب، والإباضية والمعتزلة يعتقدون ذهاب الإيمان بالكلية مع وجود بعض االكبائر، ولهذا فأهل السنة لا يُخرجون أصحاب الكبائر من الإسلام والإباضية والمعتزلة يخرجونهم.
٢- أهل السنة يفرقون بين الإسلام والإيمان عند اجتماعهما كما دل على هذا حديث جبريل عليه السلام – الذي أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير باب قوله تعالى:﴿ الم غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ ح (٤٤٩٩) ١٧٩٣/٤ الجامع الصحيح المختصر(صحيح البخاري) تحقيق د. مصطفى ديب البغا دار ابن كثير اليمامة بيروت ط الثالثة١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب الإيمان والإسلام والإحسان ح (٩) ١/ ٣٩ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت – أما الإباضية والمعتزلة فلا يفرقون بين الإسلام والإيمان.
٣- مخالفة أهل السنة للإباضية والمعتزلة في مسمى الفاسق وحكمه، فأهل السنة يقولون هو مسلم، وحكمه في الآخرة تحت المشيئة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، والإباضية يقولون هو كافر كفر نعمة وحكمه في الآخرة الخلود في النار، والمعتزلة يقولون هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وحكمه في الآخرة الخلود في النار. يراجع: التكفير وضوابطه، د. إبراهيم بن عامر الرحيلي ص٣١، ٣٢ دار الإمام أحمد ط الثانية١٤٢٩هـ= =/ ٢٠٠٨م. وعلى ما تقدم فإن المقصر في العمل عند السلف لا يخرج عن دائرة الإيمان ولا يدخل في دائرة الكفر، وعند

وبالعمل يصح الإيمان العملي، وبالاعتقاد يتحقق الإيمان الصادق؛ وهو الذي يقول فيه الإباضية بأنه يزيد ولا ينقص، بل إذا انهدم بعضه انهدم كله؛ للأدلة الصحيحة الصريحة التي لا يرتاب فيها أحد. أما الإيمان العملي هو الذي يزيد وينقص كما معلوم، فالإباضية موافقون على زيادته ونقصانه"(١).

لذا قرر الإباضية في أكثر من موطن أن " من ضيع واحدا من هذه الثلاثة بعد لزومه فهو هالك استوجب بتضييعه ما افترض الله عليه هلاك المعاند؛ لأنه حينئذ يكون كافرا إما كفر شرك أو كفر نعمة .. فهو إما شاكرا وإما كفورا، ولا منزلة بين الإيمان والكفر معنا" (٢).

وإذا كان الإباضية لا يقولون بأن ثمة منزلة بين الإيمان والكفر، فهل يعني أنهم بذلك يخالفون المعتزلة الذين جعلوا الفسق منزلة بين الإيمان والكفر؟

إن الإيمان بناء على تصور المعتزلة والخوارج عموما (٣)؛ لا يتجزأ ولا يتبعض، فإذا فقد جزؤه فقد كله، ومن ثم فإن مرتكب الكبيرة كافر عند الخوارج، خارج عن دائرة الإيمان عند المعتزلة، وإن كان الطرفان قد اجتمعا على أن من يترك فرضا أو يرتكب كبيرة ولم يتب قبل موته فهو مخلد في النار أبدا(٤)، وحاول الإباضية تخفيف الغلو الموجود في حكم الخوارج على مرتكب الكبيرة بالكفر؛ فقاموا بتقسيم الكفر إلى كفر شرك وكفر نعمة حتى صاروا بهذا التقسيم أكثر قربا من المعتزلة.

وقد أكد الإباضية على عدم وجود خلاف حقيقي بينهم وبين المعتزلة في هذه المسألة، وأن الخلاف لفظي لا معنوي، وفي ذلك يقول السالمي:" ذهبت

الإباضية والمعتزلة غير داخل في دائرة الإيمان، داخل في دائرة كفر النعمة عند الإباضية، في منزلة بين المنزلتين عند المعتزلة. يراجع: قضية الإيمان والكفر بين الإمام الغزالي ومحمد بن عبد الوهاب ص ١٨، ١٩.

(١) أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج ص ٣٣.

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/ ٢٠٢.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص٧٠٧ ، مقالات الإسلاميين ٣٢٩/١.

(٤) يراجع: أبو الحسن الأشعري، د. غرابة ص١٧٦ ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية١٩٩٣هـ/١٩٧٣م ، و: آراء الفرق الكلامية في مرتكبي الكبيرة، د. حامد علي الخولي ص٢٤ الدار الإسلامية للطباعة والنشر بالمنصورة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ويراجع: الإيمان والكفر عند الإمام الغزالي ومحمد بن عبد الوهاب، للباحث ص ١٧.

المعتزلة إلى جعل منزلة الفسق بين منزلتي الإيمان والكفر، قالوا: لا يسمى الفاسق مؤمنا ولا كافرا فهو بين بين؛ لأن له في الدنيا أحكام المؤمنين وفي الآخرة أحكام الكافرين، والخلاف بيننا لفظي؛ لأنهم خصوا اسم الكفر بالمشرك ومنعوا إطلاقه على الفاسق، ونحن نطلقه عليه، لكنا نقيده بكفر النعمة، لا نجري عليه أحكام المشركين، بل نقول فيه إن أحكامه في الدنيا أحكام المؤمنين إلا في الولاية وقبول الشهادة ونحوهما من الأحكام المختصة بالعدول، وليست التسمية بنفسها موجبة خلافا معنويا بين الفرق، وإنما الموجب لذلك الخلاف بناء الأحكام على الأسماء" (١).

وما ذكره السالمي من أنه لا منزلة عندهم بين الإيمان والكفر يعوزه الدقة، ولا أدل على ذلك من حصره للخلاف بين الإباضية والمعتزلة في الناحية اللفظية دون المعنوية، فإذا كان المعتزلة قالوا بالنفاق منزلة بين الإيمان والكفر؛ فإن الإباضية يقولون بكفر النعمة أو كفر النفاق منزلة بين الإيمان والشرك.

ويوضح ذلك مفهوم الكفر عندهم، فقد أورد الجعبيري أقوال الإباضية في تعريفه بأنه: جميع ما أوجب الله عليه العقاب، وهو يطلق على الشرك تارة وعلى النفاق أخرى.

ثم نقل عنهم التسوية بين كفر النعمة والفسق، وأن الكافر والفاسق واحدا، وصاحب الكبيرة نسميه فاسقا كافرا، ويستدل لذلك بقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) [سورة السجدة:٢٠] وقوله:(النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) [سورة الحج: ٧٢]، فالفاسق الذي جعل مأواه النار هو الكافر الذي وعده النار فثبت التساوي .

وخلص الجعبيري من أقوال الإباضية إلى أن كفر النعمة مرادف للفسق والنفاق(٢).

ويربط أبو عمار عبد الكافي بين رأي المعتزلة والإباضية في القول بالمنزلة بين المنزلتين، فيقول:" قالت المعتزلة: كبائرهم فسق وضلال ليست بكفر، وأسماؤهم فاسقون ضالون ليسوا بكافرين ولا مؤمنين، فأثبت هؤلاء منزلة ثالثة،

(١) مشارق أنوار العقول ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ص ٥٠٨ – ٥١١.

ليست بإيمان ولا كفر، وادّعوا اسماً ثالثاً لا مؤمناً ولا كافراً.

وقالت الإباضية والزيدية: كبائرهم كفر نفاق لا كفر شرك، وأسماؤهم كافرون منافقون، ليسوا بمشركين ولا مؤمنين (مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ) [سورة النساء: ١٤٣]، لا إلى المشركين في الحكم والسيرة، ولا إلى المؤمنين في الاسم والثواب، كما قال ﷻ : (مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ) [سورة المجادلة: ١٤]، نفاهم من المؤمنين أن يكونوا معهم في التسمية بالإيمان والمودة في الدين، ونفاهم من المشركين أن يكونوا معهم في التسمية بالشرك وأحكام المشركين" (١).

والسالمي نفسه الذي أنكر المنزلة بين المنزلتين قد صرح في نصه السابق بأن من أخل بشيء من الواجبات لا يسمى مؤمنا، بل يخص باسم المنافق والفاسق والعاصي والكافر، وفي هذا اعتراف منه بأن المخل بالواجبات إذا انتفى عنه اسم الإيمان فإنه يسمي بالمنافق والفاسق والعاصي والكافر.

وبهذا يتأكد قولهم بالمنزلة بين المنزلتين، سواء صرحوا بها أم أنكروها، وأن الخلاف بينهما لفظي فقط، فالمعتزلة سموا هذه المنزلة فسقا، وجعلوها بين الإيمان والكفر؛ والإباضية سموها كفر نعمة أو نفاقا أو فسقا، مثلهم مثل المعتزلة في التسمية الأخيرة، كما أنهم جعلوها بين الإيمان والشرك.

يقول القاضي عبد الجبار:" صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمي فاسقا. وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث ....، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل منزلة بينهما"(٢).

وقد بين القاضي اختلاف الناس في حكم مرتكب الكبيرة، موضحا قول الخوارج بكفره، والمرجئة بإيمانه، وقول الحسن البصري بأنه ليس بمؤمن ولا كافر؛ وإنما يكون منافقا، ووافق عمرو ابن عبيد الحسن على هذه التسمية، وخالف واصل الجميع ورفض أن يكون صاحب الكبيرة مؤمنا أو كافرا أو

(١) الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف ٢/ ١١٧.
(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٦٩٧.

منافقا، وقال إنه يكون فاسقا"[١].

وقد نقل المصعبي هذا الخلاف الذي دار بين واصل وبين رجالات المعتزلة، ثم قال:" وأنت خبير بأن الخلاف بيننا وبينه لفظي، على ما مر فإنه يسميه فاسقا ويثبت الواسطة" [٢].

لكن أهم ما يلفت النظر فيما حكاه القاضي من خلاف في هذه المسألة هو رأي الحسن وعمرو بن عبيد في الحكم على صاحب الكبيرة بأنه منافق، فلعل الإباضية أخذت بقولهما حين اعتبرت كفر النعمة مرادفا للنفاق، وأخذت بقول واصل حين اعتبرته مرادفا للفسق.

اضافة إلى ما تقدم نجد أن الحكم على صاحب الكبيرة عند الفرقتين في الدنيا واحد، وفي المآل يخلد في النار عندهما، وهذا ما نتعرف عليه فيما يلي:

حكم مرتكب الكبيرة:

ذكرنا – من قبل – أن الخوارج بقيادة نافع ابن الأزرق قاموا بتكفير القعدة وسائر المخالفين لهم، وأوجبوا قتالهم واستباحة أموالهم ودماء أطفالهم، ولم يكن الأزارقة هم أول من أطلقوا سهام التكفير وصوبوها تجاه مرتكبي الكبائر؛ فإن المحكمة الأولى الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الشراة سبقوا الأزارقة إلى ذلك، يقول الملطي (ت ٣٧٧هـ):" والشراة كلهم يكفرون أَصْحَاب الْمعاصِي وَمن خالفهم فِي مَذْهَبهم مَعَ اخْتِلَاف أقاويلهم ومذاهبهم"[٣]، ويقول: " والفرقة الْعَاشِرَة من الْخَوَارِج هم الشراة الَّذين يكفرون أَصْحَاب المعاصى فِي الصَّغَائِر والكبائر ويتبرؤن من الختنين عُثْمَان وَعلي [٤] ....، وهم يَقُولُونَ العصاة كفار نعْمَة لَا

(١) شرح الأصول الخمسة ص ١٣٧، ١٣٨.

(٢) كتاب معالم الدين ٢/ ٢٠١.

(٣) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلَطي العسقلاني، تح/ محمد زاهد بن الحسن الكوثري ص ٤٧ المكتبة الأزهرية للتراث، بدون.

(٤) مما يأسف له الباحث حقا هو تبعية الإباضية للخوارج في جرأتهم على الصحابة وتكفير بعضهم، فقد نقل البرادي منهم إكفارهم لسيدنا عثمان ﷺ وزعمهم أن بعض الصحابة أفتى بكفره. يراجع: الجواهر المنتقاة ص٥٢، و: الفكر السياسي عند الإباضية، د/محمود مسعود ص ٢٢، كما أن الإباضية بنص ابن إباض يتولون قتلة عثمان من الخوارج، وقد نقلنا نصه من قبل الذي يعلن فيه عن موالاته لمن والاهم ومعاداته لمن عاداهم،"هذا خبر الخوارج، شهد الله

كفار شرك"(١).

وعبارة الملطي تؤكد أن الشراة لم يقصروا تكفيرهم على المخالفين لهم وأصحاب الكبائر، بل وسعوا دائرته ليشمل أصحاب المعاصي مطلقا صغيرة كانت أو كبيرة، وتضيف عبارة البغدادي التالية توسعهم في تكفير الصحابة ﷺ ؛ حيث يقول:" فَهَذِهِ قصَّة المحكمة الأولى وَكَانَ دينهم إكفار على وَعُثْمَان وَأَصْحَاب الْجمل وَمُعَاوِيَة وأصحابه والحكمين وَمن رضى بالتحكيم وإكفار كل ذى ذَنْب ومعصية"(٢).

وحين أصدر ابن الأزرق حكمه على المخالفين؛ خالفه ابن إباض في

والملائكة أنا لمن عاداهم أعداؤنا، ولمن والاهم أولياؤنا، بألسنتنا وأيدينا وقلوبنا، نعيش على ذلك ما عشنا، ونموت عليه إذا متنا، ونبعث عليه عند ربنا". وأما سيدنا علي ﷺ فطائفة من الإباضية ترى أنه كافر، بل هو مثل إبليس، علم أن تركه السجود لآدم كفر ولكنه أقدم عليه، ولا فرق وقد صح كفر إبليس عند كل الخلق وكذا كفر علي. يراجع: الحقيقة والمجاز ص ١٢، و: الفكر السياسي عند الإباضية ص٢٣. ويذهب الإباضية إلى أن الأمويين خرجوا على الأمة، ويتهمون الحكمين بالنفاق، أما معاويه فهو خارج علي عليّ وعلى المسلمين بل هو خارج على الدين. يراجع: الجواهر المنتقاة ص ٧٤، و: الحقيقة والمجاز ص ١٢، و: الفكر السياسي عند الإباضية ص٢٤، ويرى د/ محمود مسعود أن الإباضية متقدميهم ومتأخريهم يرون رأي الخوارج في عثمان وفي علي ﷺ وفي بني أمية، لم تغيره قديما ولا حديثا، وأرجع محاولات نفي ذلك من الإباضية المعاصرين إلى تراخي الأحداث التاريخية وخفة حدة الخلاف بين المذاهب، مرجع سابق ص ٢٥، ٢٦. وبقدر ما دلت مواقف الإباضية من بعض الصحابة على اتفاقهم مع سلفهم الخوارج بقدر ما تدل على توافقهم مع المعتزلة؛ فعلى ضابط الفسق عندهم ومآل الفاسق في الآخرة قالوا بفسق إحدى الفرقتين في صفين، كما كان واصل بن عطاء يتبرأ من معاوية وعمرو بن العاص ﷺ، وأصبحت هذه عقيدة عند المعتزلة، يقول بشر بن المعتمر: نبرأ من عمرو ومعاوية ومن معافي الزمان غالية. يراجع في ذلك: واصل بن عطاء وآراؤه الكلامية، سليمان الشوايشي ص ٢٩٠، ٢٩١ الدار العربية للكتاب ليبيا ١٩٩٣م، و: أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج، السمائلي ص٢٩، و: كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، تح/ نيبرج ص٩٨ دار الكتب المصرية ط الأولى ٢٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.، و: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٦٥، و: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٣١، ٣٣٢.

(١) التنبيه والرد ص ٥٢، ٥٣.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٦١.

حكمه، وقال: إن القوم كفار بالنعم والأحكام، وأنهم برآء من الشرك، ولا تحل لنا إلا دماءهم، وما سوى ذلك من أموالهم فهو علينا حرام.

غير أن ابن صفار أو أبو بيهس – على خلاف بين روايتي الطبري والمبرد – اتهم ابن الأزرق بالغلو وابن إباض بالتقصير، ومع اتفاق رواية الطبري والمبرد على نقل حكم ابن إباض على المخالفين بأنهم كفار نعم وليسوا بمشركين؛ إلا أنهما اختلفتا في مضمون حكم ابن إباض على كفار النعم؛ ففي حين اقتصرت رواية الطبري على استباحة ابن إباض دماء المخالفين فقط دون أموالهم؛ تضيف رواية المبرد مزيدا من التفاصيل في حكم ابن إباض عليهم، لكنها خلت من النص على استباحة دمائهم، وفي ذلك يقول المبرد:" فورد كتابه– أي ابن الأزرق – عليهم ، وفي القوم يومئذ أبو بيهس هيصم بن جابر الضبعي، وعبد الله بن إباض المري، من بني مرة بن عبيد. فأقبل أبو بيهس على ابن إباض فقال: إن نافعاً غلا فكفر، وإنك قصرت فكفرت. تزعم أن من خالفنا ليس بمشرك، وإنما هم كفار النعم؛ لتمسكهم بالكتاب، وإقرارهم بالرسول. وتزعم أن مناكحهم ومواريثهم والإقامة فيهم حل طلق؟

وأنا أقول: إن أعداءنا كأعداء رسول اللهﷺ، تحل لنا الإقامة فيهم، كما فعل المسلمون في إقامتهم بمكة، وأحكام المشركين تجري فيهم، وأزعم أن مناكحهم ومواريثهم تجوز لأنهم منافقون يظهرون الإسلام، وأن حكمهم عند الله حكم المشركين" (١).

لكن يؤيد رواية الطبري التي نقلناها من قبل والتي نصت على حكم ابن إباض باستباحة دم مرتكب الكبيرة؛ ما أورده الأشعري عن معتقد فرق الإباضية بوجه عام من أنهم كانوا يستتيبوا منْ خالفهم ومنْ ارتكب كبيرة، حتى ولو أقيم عليه الحد، يقول الأشعري:" وقالوا جميعاً: إن الواجب أن يستتيبوا من خالفهم في تنزيل أو تأويل، فإن تاب وإلا قتل، كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله، وقالوا: من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل" (٢).

فقد أضافت رواية الأشعري بعدا آخر قيد ما جاء مطلقا في رواية الطبري

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣/ ٢١١.
(٢) مقالات الإسلاميين ١/ ١٧٣.

من استباحة ابن إباض دماء مرتكبي الكبائر على الإطلاق، فبينت أن استباحة دمهم لابد أن يُسبق بالاستتابة، فإن تابوا وإلا قتلوا.

كما نقل عنهم الأشعري حكمهم بالخلود في النار لمرتكبي الكبائر فقال:" والإباضية يقولون أن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان وأن كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك وأن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها" (١).

والإباضية بهذا الحكم عليهم في الدنيا يتفقون مع المعتزلة، سواء أقروا بأن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين أم لم يقروا، يقول السالمي:" قد تقدم لك في باب الإيمان أن الإيمان عندنا فعل الواجبات فالكفر مقابله أي فالكفر هو ترك شيء من الواجبات، أو فعل شيء من المحرمات من الكبائر وقيدنا الكفر بالكبائر لأنه قد تقدم لك أن فاعل الصغيرة مسلم ما لم يصر على فعله، وزعمت المعتزلة أن فاعل الكبيرة التي هي ليست بشرك لا يسمى كافرا لكن يخص باسم الفاسق، فالفسق عندهم منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر وذلك أنهم قالوا: إنا رأينا أحكام الفاسق في الدنيا موافقة لأحكام المؤمن من جواز مناكحته وموارثته وذبائحه ودفنه في مقابر المؤمنين، وأحكامه في الآخرة موافقة لأحكام الكافر أي المشرك من إدخاله النار وتخليده فيها والعياذ بالله فالخلاف بيننا وبينهم على هذا لفظي" (٢).

أما حكم مرتكب الكبيرة الذي مات قبل أن يتوب منها في الآخرة فهو عند الإباضية والمعتزلة مخلد في النار، وذلك لأن ارتكابه للكبيرة مع عدم توبته منها أو لم يقم عليه حدها قد أحبطت كل الطاعات التي قدمها من قبل(٣).

وهذا التشدد من قبل الإباضية تجاه مرتكب الكبيرة له ما يبرره من وجهة نظرهم، وفي تبرير ذلك يقول الرستاقي:" والحكمة في خلود أهل الكبائر في النار أن العاصي إذا عصا فقد عصا ربا عظيما، لا نهاية لعظمته، فكذلك يكون عذابه بخلود لا نهاية له" (٤).

---

(١) نفس المرجع ١/ ١٧٥، ١٧٦.

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/ ٣٠٤.

(٣) يراجع: قاموس الشريعة ٦/ ٣، و: العقود الفضية ص ١٧٠، ٢٨٨.

(٤) منهج الطالبين ٥٢٣/١.

وقد ربط السالمي بين مذهب الإباضية ومذهب المعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة، فقال: مذهب أهل الاستقامة والمعتزلة أن أهل الكبائر من معاصي الله كانوا مشركين أو فاسقين مخلدون في النار دائما وأهل الطاعة مخلدون في الجنة دائما، لكن أهل الاستقامة يقولون إن التعذيب بعدل الله والثواب بفضله، والمعتزلة يقولون بوجوب ذلك عليه تعالى بناء على أصلهم الفاسد في التحسين والتقبيح العقليين....

فمن عصى بكبيرة ولم يتب منها حتى مات عليها فهو مخلد في النار دائما، نشهد بذلك لإخبار الله إيانا به، كما في قوله تعالى: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) [سورة الجن:٢٣]" [(١)].

وقد ذهب المعتزلة إلى أن الفاسق يخلد في النار؛ لتوعد الله له بذلك، وإن كان عذابه أخف من عذاب الكافر[(٢)].

يقول الإسفراييني (ت ٤٧١هـ):" وَمِمَّا اتَّفقُوا عَلَيْهِ من فضائحهم قَوْلهم إِن حَال الْفَاسِق الملي منزلَة بَين منزلتين لَا هُوَ مُؤمن وَلَا هُوَ كَافِر وَإِنَّهُ إِن خرج من الدُّنْيَا قبل أَن يَتُوب يكون خَالِدا مخلدا فِي النَّار مَعَ جملَة الْكفَّار"[(٣)].

وبما تقدم يتضح مدى ارتباط رأي الإباضية في الحكم على مرتكب الكبيرة بسلفهم الخوارج ومعاصريهم من المعتزلة، مع ما بينهم وبين الخوارج من فروق، حيث ضيقوا معنى الكفر الذي أطلقه الخوارج وقصروه على كفر النعم، وفي الكبائر دون الصغائر التي لم يصر عليها فاعلها؛ ومع ما بينهم وبين المعتزلة من فروق لا تتعدى الناحية اللفظية دون أن ترقى إلى فروق جوهرية حقيقية.

ولا شك أنهم تأولوا النصوص الشرعية وفهموها على غير مراد الله ورسوله منها، وإنما فهموها على نحو يؤدي إلى مرادهم، ولو ربطوها بتطبيق النبيﷺ – في تعامله مع أصحاب الكبائر الذين أقام عليهم الحد، وكيف كان ﷺ يصلي عليهم ويترحم عليهم ويدعو لهم[(٤)]– ما وقعوا فيما وقعوا فيه.

---

(١) مشارق أنوار العقول ٢ / ١٤٣، ١٤٤.

(٢) يراجع: كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ص ١١١.

(٣) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر، تح/ كمال يوسف الحوت ص ٦٥ عالم الكتب لبنان ط الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

(٤) يراجع: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص ٣١٤.

المسألة الثانية – الشفاعة عند الإباضية:

إذا كان الإباضية قد حكموا على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار، فهل تنفعه الشفاعة في إخراجه منها، أو أن كبيرته ستحول بينه وبين نيله الشفاعة، ومن ثم يبقى خالدا مخلدا فيها؟

هذا ما نتعرف عليه بعد أن نقف على تعريف الإباضية للشفاعة، وفيما يلي بيان ذلك:

أورد السالمي تعريف الشفاعة لغة وعرفا وشرعا فقال:"وهي لغة: الوسيلة والطلب، وعرفا: سؤال الخير من الغير للغير، وشرعا طلب تعجيل دخول الجنة أو زيادة درجة فيها من الرب ﷻ لعباده المؤمنين" (١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإباضية لا ينكرون أصل الشفاعة، غير أنهم لا يثبتونها لجميع الموحدين، وإنما يقصرونها للمتقين دون المقصرين والمذنبين، وقد عبر السالمي عن ذلك نظما فقال: شفاعة الرسول للتقي من الورى وليس للشقي

ومن يقل بغير ذا فقد كفر كفر نعيم إن تأول ظهر
وإن يكن بغير ذا تأول فذاك شرك أي أشد منزل
لأنه مخالف الكتاب وسنة الرسول والألباب
كليس للظالم من حميم ولا شفيع من لظى الجحيم(٢).

واستدل الإباضية بمجموعة من الآيات زعموا أنها تؤيد مدعاهم في منع الشفاعة عن الأشقياء، منها قوله تعالى: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ) [سورة الأنبياء: ٢٨]، وقوله:(وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ) [سورة البقرة: ٤٨]، وقوله: (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) [سورة غافر:١٨].

يقول السالمي:" هذه الآيات عامة كما رأيت ففي الأولى تصريح بأن الشفاعة مقصورة على من ارتضاه الله، وفي الثالثة دليل على نفيها عن الظالم وهو اسم لكل من ظلم نفسه أو ظلم غيره، فلا تخص المشركين كما زعموا،

(١) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٣٢.
(٢) نفس المرجع ٢/ ١٣٢.

فإنها وإن كان سبب نزولها فيهم فلا عبرة بخصوص السبب مع عموم اللفظ، ويعضد هذه الآيات ما سيأتي من الأدلة القاطعة في تخليد أهل الكبائر فإنهم متى ما ثبت تخليدهم في النار بالقطعيات الآتية انتفت عنهم الشفاعة في الموقف ضرورة، فإن من ثبتت له الشفاعة في دخول الجنة لا يدخل النار فضلا من أن يخلد فيها"(١).

ولا شك أنهم بهذا الفهم القاصر للآيات – بما يخدم مذهبهم – قد خالفوا جماهير المسلمين من أهل السنة وغيرهم، الذين أثبتوا الشفاعة للعصاة بهذه الآيات وغيرها، ووجهوا الآيات التي ظاهرها نفي الشفاعة بتخصيصها بالمشركين وعدم انطباقها على عموم المؤمنين، وأثبتوها أيضا بصحيح الأخبار المتواترة المثبتة لها، إلا أن الإباضية لم يسلموا بدور هذه الأخبار في إثبات الشفاعة للعصاة، ووقفوا منها عدة مواقف؛ فابتداء طعنوا في إثباتها سندا ومتنا، أو قالو بمعارضتها للنصوص القرآنية وقاموا بردها، والحكم عليها بالوضع، أو معارضتها بروايات من مسند الربيع، ومن ذلك حديث: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) (٢)، فعارضوه برواية الربيع عن جابر بن زيد عن النبي ﷺ أنه قال:(ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) (٣).

يقول السالمي في رده للروايات التي تمسك بها المثبتون:" ويجاب بوجوه:

(أحدها): أنه خبر واحد لا يعارض القطعي.

(وثانيها): أنه عارضته رواية مثلها ونصها: (لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي)، فهذه بتلك. على أن هذه قد عضدها الكتاب وتلك قد خالفته، فوجب إما القول بوضع تلك الرواية كما ذهب إليه المحقق الخليلي رحمه الله قائلا: إنه لو كانت الشفاعة لأهل الكبائر؛ لتقرب إليه المتقربون بالكبائر.

وإما القول بأنها معلقة بشرط دل عليه الكتاب وهو ما إذا تابوا، فإن من فعل كبيرة وتاب منها كان مستحقا لأن يشفع له غيره" (٤).

---

(١) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٣٢، ١٣٣.

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة باب الشفاعة، برقم (٤٧٣٩)، والترمذي في القيامة باب (١١)، والزهد باب (١٢) برقم (٢٤٣٧، ٢٤٣٨)، وأحمد في المسند ٢١٣/٣.

(٣) الجامع الصحيح مسند الربيع ٢٢/٤ رقم (١٠٠٤).

(٤) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٣٣، ١٣٤، وقارن ما كتبه المصعبي ٢/ ١٩٢، وقارن: منهج الطالبين ٥٢٠/١، و: العقود الفضية ص ٢٨٦.

ويترتب على نفي الشفاعة خلود مرتكب الكبيرة في النار وعدم خروجه منها إذ هو ممن لا تصيبه الشفاعة فينجو، وقد عبر السمائلي عن ذلك نظما فقال:

ومن يمت على الكبير عذبا ... وذاك في القرآن حكما وجبا
ليس له شفاعة من أحد ... من الورى حتى النبي أحمد..
وأنه الشافع والمشفع ... لكنها عن الشقي تمنع
لكنه في النار قطعا يُخلّدُ ... فهو بها معذب مؤبد[1]

وغير خفي تأثر الإباضية في نفي الشفاعة عن عصاة الموحدين بسلفهم من الخوارج ومعاصريهم من المعتزلة، يقول ابن حزم (ت ٤٥٦هـ):" اخْتلف النَّاس فِي الشَّفَاعَة فأنكرها قوم وَهُوَ الْمُعْتَزلَة والخوارج وكل من تبع أَن لَا يخرج أحد من النَّار بعد دُخُوله فِيهَا"[2].

ويقول ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):" وأما الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فزعموا أن شفاعته إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع الدرجات، ومنهم من أنكر الشفاعة مطلقاً" [3].

ونصوص المعتزلة تؤكد بلا خلاف توافق الإباضية معهم شكلا ومضمونا، إذ إنهم قصروا الشفاعة الواردة في النصوص الشرعية على التائبين من المؤمنين دون العصاة وأصحاب الكبائر، والآيات التي استند إليها السالمي هي نفس الآيات التي استند إليها المعتزلة، حتى أنك تقف على نفس التوجيه للآيات بلا كبير خلاف بينهما.

كما أن موقفهم من الأخبار التي استند إليها المثبتون تثبت مدى التطابق بين الإباضية وبينهم، فقد اعترض القاضي على حديث (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) وغيره من الأحاديث المثبتة للشفاعة لعصاة الموحدين؛ بأنها أولا لم تثبت، وبأنها ثانيا لو صحت نسبتها فهي من أخبار الآحاد، وبأنها ثالثا لوثبت تواترها فهي معارضة بأحاديث أخرى رويت في باب الوعيد، ونصت

(١) جوهر النظام ١/١٥.
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/٥٣.
(٣) مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية،علق عليه / محمد رشيد رضا ١/ ١٠ نشر لجنة التراث العربي، بدون.

على منع بعض العصاة من دخول الجنة، أو خلودهم في النار، منها قوله ﷺ :(لا يدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق) [1]، وغيره من أخبار أخرى، ولما كانت هذه الأخبار التي يتمسك بها المثبتون والنفاة ليس بعضها بأولى من بعض؛ وجب أحد أمرين، إما طرحها جميعا لتعارضها، وإما حمل أي منها على الآخر، ومن هذا خبر (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ونقول: المراد به شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا[2].

ومما تجدر الإ شارة إليه هو حكم السالمي على مخالفيهم من مثبتي الشفاعة بالكفر، حيث قال:

شفاعة الرسول للتقي ... من الورى وليس للشقي
ومن يقل بغير ذا فقد كفر ... كفر نعيم إن تأول ظهر
وإن يكن بغير ذا تأول ... فذاك شرك أي أشد منزل
لأنه مخالف الكتاب ... وسنة الرسول والألباب
كليس للظالم من حميم ... ولا شفيع من لظى الجحيم

فمثبت الشفاعة لمرتكبي الكبائر إن كان متأولا للآيات والأحاديث فهو كافر كفر نعمة، وإن لم يكن متأولا فهو مشرك اتفاقا لرده القواطع من آيات الكتاب العزيز التي صرحت بنفيها [3].

المسألة الثالثة – الميزان عند الإباضية:

من المسائل التي خضعت للمنهج العقلي عند الإباضية وتابعوا فيها أسلافهم من الخوارج ومعاصريهم من المعتزلة إنكار الميزان بمعناه الحقيقي، وصرف النصوص الدالة عليه عن ظاهرها المراد منها، إلى معان أخرى تأولها المعتزلة وتابعهم الإباضية فيها، كقوله تعالى:(وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) [سورة الأنبياء: ٤٧] وقوله: (فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ) [سورة

(١) رواه أبو داود في سننه برقم (٢٤٠٩)، وابن ماجة باب مدمن الخمر رقم (٣٣٧٦) ٢/ ١١٢٠، وأحمد برقم (٦٨٨٢) ٤٧٣/١١ (١١٣٩٨) ١٧/ ٤٨٦.
(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٦٨٩ – ٦٩١.
(٣) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٣٥.

المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣] وقوله: (وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ) [سورة الأعراف: ٨، ٩]، فنفوا أن يكون المراد بالميزان في هذه الآيات الميزان الحقيقي المكون من قصبة عمود وكفتان ولسان كما هو المشهور، وإنما المراد به ثبوت السعادة لقوم والشقاوة لآخرين، وذلك على سبيل الاستعارة التمثيلية، حيث شبه ثبوت العمل الصالح بثقل الموازين والعمل السيئ بخفتها على وجه لا يظلم أحد فيه شيئا.

وقد نظم السالمي رأي الإباضية في الميزان والصراط، فقال:

وإنما الميزان في الحسبان عدل وإنصاف من الرحمن
لا مثل قول ذي الخلاف إذ غدا يؤولنه كفة وأعمدا
وقوله الصراط فهو الحق لا جسر كما بعضهم تأولا[1].

ثم قال في شرح ما يتعلق بالصراط موضحا اتفاق الإباضية مع المعتزلة واختلافهم مع الأشاعرة :" واختلفت الأمة في تأويله فذهب أصحابنا وجمهور المعتزلة إلى أنه عبارة عن ثبوت السعادة لقوم والشقاوة لآخرين على سبيل الاستعارة التمثيلية، حيث شبه ثبوت العمل الصالح بثقل الموازين والعمل السيئ بخفتها على وجه لا يظلم أحد فيه شيئا، وهو معنى قول الناظم عدل وإنصاف، فإن من ثبت له العمل الصالح لا ينقص منه شيئا ومن ثبت له العمل السيئ لا يزداد عليه شيئا وذلك هو العدل والإنصاف، وهو معنى قوله تعالى: (وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ)، ففسر الوزن بأنه الحق، (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) فالقسط بدل من الموازين لا صفة لها ويعضده قوله تعالى: (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا) [سورة الكهف: ١٠٥]، فإنه دل على أن الكافر لا يقام له وزن يوم القيامة، فيلزم القائل بثبوت الوزن الحقيقي أن يقول: أنه خاص بما عدا الكافر وهم لا يقولون بذلك.

(وذهبت) الأشاعرة إلى أن الميزان هو قصبة عمود وكتفان كل واحدة منهما أوسع من طباق السماوات والأرض، وجبريل آخذ بعموده ناظر إلى لسانه وميكائيل أمين عليه، ومحله عندهم بعد الحساب [2].

(١) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٢٥.
(٢) نفس المرجع٢/ ١٢٥، ١٢٦.

وإذا كان السالمي قد رأى أن الميزان عبارة عن ثبوت السعادة لقوم والشقاوة لآخرين، وأن حكم الله تعالى بالسعادة لقوم والشقاوة لآخرين لابد أن يقوم على العدل والإنصاف؛ عرّف السعدي الميزان بأنه العدل والإنصاف، لقوله تعالى: (وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ)، أي المجازاة على الأعمال بالعدل(١).

يقول المصعبي:" إنما المراد عندنا وعند معظم المعتزلة من الميزان، اعتبار الحسنات وتمييزها عن غيرها، والعدل الذي عز وعلا بين خلقه"(٢).

وقد علل الإباضية تأويلهم للميزان، بأن الميزان إنما يحتاج إليه من لا يعرف مقادير الأشياء والله عالم بها(٣)، وأن أعمال العباد أعراض لا تقبل الخفة والثقل والإعادة والبقاء(٤).

وكما ترى أن جل أعلام الإباضية قد صرحوا بتوافقهم مع المعتزلة فيما ذهبوا إليه من تأويل الميزان، فالسالمي والمصعبي وكذلك البطاشي(٥)، وغيرهم قد أقروا بهذا.

وعلى هذا تتفق الإباضية مع المعتزلة في تأويل الميزان تأويلا مجازيا، مجترئين على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تثبت الميزان (٦).

وأقوال المعتزلة في هذه المسالة كانت داعمة لمزيد من التوافق بين الإباضية وبينهم، إن في الفكرة، وإن في تعليلها، فقد جاء في (فضل الاعتزال):" أكثر أهل العدل يثبتون الموازين، وإنما أنكره بعضهم من حيث إن الحسنات والسيئات هي الأعمال، وقد نقضت ولا يصح فيها الإعادة، ولو صح ذلك فيها لما صح أن توزن، فقالوا لأجل ذلك: إن الله تعالى ذكره وأراد به العدل؛ لما كان

(١) قاموس الشريعة الحاوي لطرقها الوسيعة، جميل بن خميس السعدي ٥/ ٤٨٩ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٩٨٣م.

(٢) كتاب معالم الدين ٢/ ١٩٢.

(٣) نفس المرجع والموضع.

(٤) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٨٥، وقارن: التأويل الكلامي عند الإباضية ص ٢٨٥.

(٥) غاية المأمول في علم الفروع والأصول، محمد بن سالم البطاشي ص ٨٢ وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٩٨٤م.

(٦) يراجع: الإباضية عقيدة ومذهبا ص ١٢٦، و: التأويل الكلامي عند الإباضية ص ٢٨٦.

الميزان طريقا لمعرفة العدل...." [١].

ولا شك أنهم بموافقتهم للمعتزلة قد خالفوا أهل السنة الذين أثبتوا الميزان كما جاءت به الآيات والأحاديث، وما يلفت الانتباه حقا هو إصرار علي يحيى معمر على ادعائه بالتقاء رأي الإباضية مع رأي أهل السنة في موقفهم من الميزان، وفي ذلك يقول:" إن كلا من الإباضية وأهل السنة مؤمنون أن الله سبحانه وتعالى يوم الجزاء يفصل بين عباده، وأن قوله تعالى الفصل، ووزنه الحق، وحكمه العدل، ويكفي هذا لقاء بيننا"[٢].

وبهذا بات واضحا توافق الإباضية مع المعتزلة في تأويل الميزان كما جاء في النصوص الشرعية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنني لم أقف – فيما قرأت – على نص ينسب إنكار الميزان والصراط – كما سيأتي– وتأويل نصوصهما للخوارج السابقين على الإباضة وكل من نسب ذلك لهم فإنما أراد الإباضية باعتبارهم من الخوارج [٣]، اللهم إلا نص واحد لمجهول، صاحب (رسالة في افتراق الفرق الإسلامية إلى ثلاث وسبعين فرقة) قال فيها عن اعتقاد طائفة من الخوارج :" وهم قوم يرون القرآن مخلوقا، وينكرون الميزان والصراط والشفاعة والحوض وعذاب القبر وقولهم قول المعتزلة"[٤].

وقد خفف السالمي من ألسنة لهب التكفير التي يقذف بها مخالفيه، ففي مسألة الميزان رأى أنها ليست من المسائل الدينية التي لا يجوز الخلاف فيها، كما أنها من المسائل المحتملة للحق والباطل ولا يوجد فيها دليل قاطع، ومن ثم فإنه لا يخطئ في دينه من قال بشيء في ذلك وإن بشبهة؛ إذ لا دليل قاطع على رد قوله [٥]، ورأى المصعبي أن الخطب في هذه المسألة يسير وأن مرد

(١) ص ٢٠٤.
(٢) الإباضية بين الفرق الإسلامية ص٢٩٣.
(٣) يراجع: آراء الخوارج الكلامية د/ عمار الطالبي ١٦٩/١، ١٧٠، و: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص ٢٧٤، و: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٢٨٥.
(٤) مخطوطة بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة (٢٧٠) من ص ٢٩٨ – ٣٠٦ نقلا عن الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص ٢٤١.
(٥) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٢٧.

الحقيقة فيها لعلام الغيوب [١].

المسألة الرابعة – الصراط عند الإباضية:

كما أنكر جمهور الإباضية الميزان وأولوا نصوصه، أنكروا الصراط وأولوا نصوصه، فالمفهوم من الصراط كما جاء في نصوص الأخبار أنه جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون[٢].

ففي حديث طويل لأبي هريرة ﷺ جاء فيه أن رسول الله ﷺ قال: (وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ) [٣].

غير أن جمهور الإباضية انطلاقا من منهجهم العقلي أولوا النصوص الواردة بشأنه في القرآن، وردوا ما جاء بشأنه في السنة من أخبار بحجة أنها أخبار آحاد ولا يصح العمل بها في مجال الاعتقاد، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل تعسف البعض منهم حتى صرحوا بإنكارها، واعتبروها مكذوبة على النبي ﷺ .

يقول السالمي:" الصراط المذكور في قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [سورة الملك:٢٢]، وفي الروايات المروية عنه ﷺ .... هو عبارة عن الحق المشروع "[٤].

وقد عقب السالمي على قول الله تعالى: (فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ) [سورة يس: ٦٦]، وقوله تعالى:(فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ) [سورة الصافات: ٢٣]؛ بأن المراد بالصراط فيهما بمعنى الطريق، وأنه لا دلالة فيهما على الجسر.

أما الأحاديث فإنها أحادية ولا توجب الأمور الاعتقادية [٥].

لكن المصعبي لم يقف عند حد اعتبارها آحادا، بل تعداه إلى حد اعتبارها

---

(١) كتاب معالم الدين ٢/ ١٩١.

(٢) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضيئة في عقيدة الفرقة المرضية، الشيخ محمد بن أحمد السفاريني ٢/ ١٩٣ المكتب الإسلامي بيروت دار الخاني الرياض ط الثالثة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

(٣) فتح الباري، كتاب الاستئذان، باب الصراط جسر جهنم، حديث رقم (٦٥٧٣) ٤٤٦/١١.

(٤) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٢٨.

(٥) نفس المرجع٢/ ١٢٩، ١٣٠.

مكذوبة على النبي ﷺ ؛ لأن إثبات الصراط بوصفه كما جاء في الأحاديث – على حد فهمه – يؤدي إلى إلحاق التعذيب بالمؤمنين من خلال مرورهم عليه(١).

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن بعض الإباضية قد وافقوا أهل السنة في القول بجسرية الصراط، مخالفين بذلك جمهور الإباضية، فقد ذكر السالمي أن البرادي والجيطالي ومحمد بن يوسف أطفيش قد ذهبو إلى ذلك(٢).

والمطالع لما كتبه المعتزلة يدرك دون جهد مدى التوافق بين جمهور الإباضية وبين المعتزلة في تأويلهم للصراط، وفيما استندوا إليه أيضا، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار:" ومن جملة ما يجب الإقرار به الصراط، وهو طريق بين الجنة والنار، ويضيق على أهل النار إذا راموا المرور عليه .....

فلسنا نقول في الصراط ما يقوله الحشوية من أن ذلك أدق من الشعر وأحد من السيف، وأن المكلفين يكلفون اجتيازه والمرور به، فمن اجتازه فهو من أهل الجنة، ومن لم يمكنه ذلك فهو من أهل النار؛ فإن تلك الدار ليست هي بدار تكليف، حتى يصح إيلام المؤمن وتكليفه المرور على ما هذا سبيله في الدقة والحدة" (٣).

وقد أبانوا عن موقفهم من الأخبار التي وردت في وصف الصراط، بأنها لا تصح، فقد جاء في فضل الاعتزال:" فإن قيل: أفيصح ما يذكر في الصراط؟

قيل له: أما على ما تقوله العامة في وصفه، وعلى ما تقول في بعض الأخبار؛ فلا يصح ذلك، وإنما الذي يصح أن يكون طريقا لأهل الجنة والنار بعد المحاسبة"(٤).

وقد أشرت من قبل إلى أنني لم أقف على نص ينسب إنكار الصراط وتأويل نصوصه للخوارج السابقين على الإباضة، وأن كل من نسب ذلك لهم

---

(١) يراجع: كتاب معالم الدين ٢/ ١٩٠، و: منهج الطالبين ٤٩٩/١، و: سلاسل الذهب ١/ ٢٢٢، و: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص ٣٨٧.

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٢٩، ١٣٠.

(٣) شرح الأصول الخمسة ص ٧٣٧.

(٤) ص ٢٠٥.

فإنما أراد الإباضية باعتبارهم من الخوارج[1]، اللهم إلا ما جاء في رسالة افتراق الفرق الإسلامية إلى ثلاث وسبعين فرقة من نسبة ذلك إلى طائفة من الخوارج لا ندري على وجه الدقة من تكون.

وحكم الإباضية على مخالفيهم في الصراط كحكمهم عليهم في الميزان[2].

(١) يراجع: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص ٢٧٧، و: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٢٨٧.

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/ ١٢٩.

الخاتمة

من خلال ما سبق عرضه من فصول ومباحث هذا البحث، نستطيع أن نخرج بالنتائج التالية:

أولا– التأكيد على أهمية دراسة الفرق الإسلامية، وخصوصا التي لها تمثيل حقيقي في الواقع المعاصر، وضرورة الوقوف على ما كتبه أعلام هذه الفرق أنفسهم، مع مقارنته بما كتبه أعلام الفكر الإسلامي بصددها، للاستفادة منه في تقدير ما لديها من أفكار ومعتقدات، ومن هذه الفرق الإباضية.

ثانيا– كشف البحث عن وجود دعوات للتقريب بين الإباضية وبين مذهب أهل السنة والجماعة، وانتهى بعد دراستها إلى الحكم بعدم نجاحها؛ لمخالفتها للحقيقة العلمية والأحداث التاريخية التي ربطت – وما زالت – بين الإباضية والمعتزلة، وكشفت عن حدود فاصلة بين الإباضية وأهل السنة لم يستطع الإباضية في دعوتهم للتقريب عبورها والانسجام مع أهل السنة، بل إنهم في بعض الأحيان حكموا على مخالفيهم بالشرك المخرج من الملة، وفي بعض الأحيان قاموا بإكفار مخالفيهم في بعض المعتقدات كفر نعمة والحكم عليهم بالخلود في النار، وفي بعضها الآخر اكتفوا عليهم بالفسق والنفاق. ومثل هذه الأحكام لا تبقي ولا تذر لأي محاولة تصدر منهم أو من بعض الباحثين للتقريب بين الإباضية وأهل السنة.

ثالثا– النقاء الإباضية تاريخيا بالخوارج من خلال النشأة والنسبة لابن إباض؛ أمر لا يمكن القدح فيه، ولا سيما مع اعتراف ابن إباض بموالاته منْ والاهم ومعاداته من عاداهم، ومهما حاول الإباضية التملص من هذه النسبة وإنكارها، فإنه يمكن القول إن الإباضية خرجت من رحم الخوارج وارتدت عباءتها، وهذا واضح من خلال العديد من مواقف الإباضية السياسية والفكرية والعقدية.

رابعا– اعتداد الإباضية المطلق بالعقل على حساب نصوص الشرع جرّهم

إلى الإرتماء في أحضان الخوارج والمعتزلة، حيث اتفق الإباضية مع الخوارج والمعتزلة منهجا وتطبيقا في كثير من أهم المسائل العقدية التي دعمت روابط الصلة بين الإباضية وبينهما؛ وهذا واضح حين قال جمهور الإباضية بتقديم العقل على النقل في وجوب معرفة الله تعالى، وحين سمحوا للعقل أن يجترأ على النص فيعمل فيه تأويلا حسبما يرى العقل، أو ردا إذا لم يجد للتأويل سبيلا، كما في مسألة الصفات الإلهية وآياتها وأخبارها، ونفي الرؤية والشفاعة عن مرتكبي الذنوب والكبائر، وتأويل آيات وأخبار الميزان والصراط، وتكفيرهم كفر نعمة لمرتكب الكبيرة والحكم عليه بالخلود في النار.

خامسا– توافق الإباضية مع الخوارج والمعتزلة فيما ذهبوا إليه في معظم المسائل العقدية سالفة الذكر وغيرها، والتي كانت – ولا تزال – محلا للخلاف بين صنوف الفرق الإسلامية، وتأكيد أعلام الإباضية في أكثر من موطن على أن ما يبدو ثمة خلاف بينهم وبين الخوارج والمعتزلة إنما هو خلاف لفظي لا يتعداه إلى الجوهر والحقيقة، حتى أمكن القول مع هذا التوافق الكبير بينهم وبين المعتزلة: إنهم هم المتحدثون الرسميون الآن باسم المعتزلة، كما أنهم البقية الباقية من فرق الخوارج ، وعقيدتهم في العموم تعد امتدادا لعقيدة الخوارج.

سادسا– امتداد الصلة بين الإباضية والخوارج والمعتزلة أمر لا يستطيع الإباضيون إنكاره مهما حاولوا، كما لا يستطيعون محو أثرها من مذهبهم العقدي الذي دلل وبرهن على انتمائه ووفائه بحق هذه الصلة.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل على الوجه الذي يرضيه عني، وأن يصلحه، وينفع به، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولا – القرآن الكريم

ثانيا – المصادر والمراجع العامة:

١- الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، علي يحيى معمر مطابع سجل العرب ط الأولى ١٩٧٦م.

٢- الإباضية تاريخ ومنهج ومبادئ، زكريا بن خليفة المحرمي مكتبة الغبيراء ط الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م.

٣- الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، علي يحيى معمر مكتبة وهبة بالقاهرة.

٤- الإباضية ومدى صلتها بالخوارج، د/ عامر النجار دار المعارف ط الأولى ١٩٩٣م.

٥- الإباضِيَّة وهل هم خوارج ، د/ عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام – تبوك ط الأولى ١٤١٢هـ.

٦- أبو الحسن الأشعري، د. غرابة ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٩٣هـ / ١٩٧٣ م.

٧- آراء الخوارج الكلامية، د/ عمار الطالبي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧م.

٨- آراء الفرق الكلامية في مرتكبي الكبيرة، د. حامد علي الخولي الدار الإسلامية للطباعة والنشر بالمنصورة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م

٩- إسلام بلا مذاهب ، د/ مصطفى الشكعة الدار المصرية اللبنانية ط الحادية عشرة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .

١٠- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) تح وشرح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت لبنان ط الأولى١٤١١ هـ /١٩٩١ م.

١١-أصدق المناهج في تمييز الإباضة من الخوارج، سالم بن حمود بن شامس السيابي السمائلي، تحقيق وشرح د/ سيدة إسماعيل كاشف مطابع سجل العرب، نشر وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان.

١٢- الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، د/ عوض خليفات وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ط الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٣-الأصول الخمسة المنسوب للقاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، حققه وقدم له د/ فيصل بدير عون لجنة التأليف والتعريف والنشر ط الأولى١٩٩٨م.

١٤-الإمام جابر بن زيد العماني وآثاره في الدعوة، د/ صالح أحمد الصوافي منشورات

وزارة التراث القومي والثقافة ط الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
١٥-أوائل المقالات تأليف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي تح/ الشيخ إبراهيم الأنصاري نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ط الاولى ١٤١٣هـ .
١٦-الإيمان لابن تيمية المكتب الإسلامي بيروت دمشق عمان ط الخامسة ١٤١٦ هـ /١٩٩٦ م.
١٧-البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، د/ فرحات الجعبيري مطبعة الألوان الحديثة تونس ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
١٨-تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، د/ عبد اللطيف عبد القادر الحفظي، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع جدة ط الأولى ١٤١١هـ / ٢٠٠٠م.
١٩- تاريخ الطبري(تاريخ الرسل والملوك) ابن جرير دار التراث بيروت ط الثانية ١٣٨٧هـ.
٢٠-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر، تح/ كمال يوسف الحوت عالم الكتب لبنان ط الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٢١-التكفير وضوابطه، د. إبراهيم بن عامر الرحيلي دار الإمام أحمد ط الثانية ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٢٢-تلبيس إبليس، ابن الجوزي، دار الفكرللطباعة والنشر بيروت لبنان ط الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٢٣-تمهيد قواعد الإيمان وتقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان، تح / حارث بن محمد بن شامس البطاشي الناشر مكتبة الشيخ محمد بن شامس البطاشي للنشر والتوزيع مسقط سلطنة عمان ط الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .
٢٤-التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبوالحسين المَلَطي العسقلاني، تح/ محمد زاهد بن الحسن الكوثري المكتبة الأزهرية للتراث، بدون.
٢٥-تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار، دار النهضة الحديثة بيروت بدون.
٢٦-التنظيمات السياسية والإدارية عند الاباضية في مرحلة الكتمان نظرة خاصة إلى بلاد المغرب العربي، د. عوض خليفات، ط ١٩٨٣م.
٢٧-الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ضبطه وخرج أحاديثه/ محمد إدريس، راجعه/ عاشور بن يوسف دار الحكمة بيروت – دمشق– مكتبة

الاستقامة عمان ط الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٢٨-الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات، أبو القاسم بن إبراهيم البرادي (ت ٦٩٧هـ) ط القاهرة ١٨٨٤م
٢٩-جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي، علق عليه/ أبو إسحق اطفيش، و/ إبراهيم العبري المطابع الذهبية ط الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٣٠-الحق الدامغ، الشيخ/ أحمد الخليلي مكتبة الضامري سلطنة عمان ط الثانية١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٣١-الحقيقة والمجاز في تاريخ الإباضية في اليمن والحجاز، سالم بن حمود السمائلي، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ط سجل العرب بالقاهرة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٣٢-الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام. مناهجهم وأصولهم وسماتهم– قديما وحديثا– وموقف السلف منهم، د/ ناصر عبد الكريم العقل دار أشبيليا للنشر والتوزيع ط الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٣٣-دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد أعوشت، دار التضامن للطباعة، نشر مكتبة وهبة ط الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
٣٤-دراسات عن الإباضية تأليف: عمرو خليفة النامي، ترجمة ومراجعه ميخائيل خوري د. ماهر جرار، حرر أصوله وعلق عليه ودقق وراجع د . محمد صالح ناصر د . مصطفى صالح باجو نشر دار الغرب الإسلامي ٢٠٠١م.
٣٥-دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، د/ أحمد محمد أحمد جلي ص ٨٦ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط الثانية ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
٣٦-الرسالة الشافية، محمد بن يوسف أطفيش ط الجزائر، بدون.
٣٧-رؤية الله عز وجل عند الإباضية دراسة نقدية في ضوء العقل والنقل، د/ ممدوح أحمد محمد الغباشي ص ١٢٧ – ١٣٠ دار الكتب الجامعية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٣٨-سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب، محمد بن شامس بن خنجر بن شامس البطاشي وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان، بدون.
٣٩-السيف الحاد على من أخذ بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، سعيد مبروك الغتوبي مكتبة الضامري سلطنة عمان – السيب ط الأولى١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٠-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي دار الكتب العلمية ط الأولى١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٤١-شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له

د/عبد الكريم عثمان مكتبة وهبه القاهرة، بدون.
٤٢-شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) تح/ أحمد شاكر نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ط الأولى ١٤١٨ هـ.
٤٣-شرح المقاصد، التفتازاني دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.
٤٤-شرح المواقف للقاضي الإيجي، تأليف السيد الشريف الجرجاني دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى١٤٩١هـ/ ١٩٩٨م.
٤٥-ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري، أبو شامة شهاب الدين الشافعي، تح د/ أحمد الشريف دار الصحوة بالقاهرة ط الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
٤٦-طبقات المشايخ بالمغرب، أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت ٦٧٠هـ) تح/ إبراهيم طلآي ط الجزائر ١٩٨٢م.
٤٧-العقود الفضية في أصول الإباضية، سالم بن حميد الحارثي دار اليقظة العربية بيروت ولبنان.
٤٨-العقيدة الوهبية، أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم البهلاني الرواحي، راجعه/ سلطان بن مبارك الشيباني مكتبة سلطنة عمان ط الأولى١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.
٤٩- عمان في فجر التاريخ، د/ سيدة إسماعيل كاشف ط وزارة التراث القومي والثقافة مسقط ط الثانية ١٩٨٩م.
٥٠- الفرق بين الإباضية والخوارج، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم أطفيش مطبعة الاستقامة بمسقط.
٥١-الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) دار الآفاق الجديدة بيروت ط الثانية ١٩٧٧م.
٥٢-الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم مكتبة الخانجي، بدون.
٥٣-فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف/ أبي القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، تح / فؤاد سيد الدار التونسية للنشر، بدون.
٥٤-الفكر السياسي عند الاباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، د/عدّون جهلان مكتبة الضامري عمان ط الثانية ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٥٥-في علم الكلام، د/ أحمد محمود صبحي دار النهضة العربية بيروت لبنان ط الخامسة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٥٦-قاموس الشريعة الحاوي لطرقها الوسيعة، جميل بن خميس السعدي وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٩٨٣م.
٥٧-كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، تح/ نيبرج دار الكتب المصرية ط الأولى ٢٣٤٤هـ/

١٩٢٥م.
٥٨-كتاب مختصر العدل والإنصاف، الشماخي ط وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٥٩-كتاب معالم الدين، عبد العزيز إبراهيم الثميني المصعبي ط وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٦٠-كتاب مكنون الخزائن وعيون المعادن، موسى بن عيسى البشري وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
٦١-كتاب نثار الجوهر في علم الشرع الأزهر، أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم البهلاني الرواحي مسقط سلطنة عمان ط الأولى ١٤٠٠هـ.
٦٢-كشف الكرب،محمد بن يوسف أطفيش ، وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٩هـ/١٩٨٥م.
٦٣-الكشف والبيان، أبو عبد الله محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي، تح د/ سيدة إسماعيل كاشف، ط وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٦٤-اللمعة المضيئة في تاريخ الأباضية الأستاذ بالحاج بن عدون قشار مكتبة الضامري للنشر والتوزيع السيب سلطنة عمان ط الثانية١٤١١هـ / ١٩٩٠ م.
٦٥-لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضيئة في عقيدة الفرقة المرضية، السفاريني، ط المكتب الإسلامي بيروت دار الخاني الرياض ط الثالثة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٦٦-مجموعة الرسائل والمسائل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، علق عليه/ محمد رشيد رضا ط لجنة التراث العربي، بدون.
٦٧-مختصر تاريخ الإباضية، أبو الربيع سليمان الباروني ط المطابع العالمية سلطنة عمان، نشر مكتبة الاستقامة تونس ط الثالثة.
٦٨-المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد، تح د/ محمد عمارة دار الشروق ط الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦٩-مشارق أنوار العقول للإمام أبي محمد بن حميد السالمي، تصحيح وتعليق الشيخ/ أحمد بن حمد الخليلي، تح د/ عبد الرحمن عميرة دار الجيل بيوت لبنان ط الأولى ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.
٧٠- المعتبر، محمد بن أبى الحسن الكدمي ط وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧١-معجم أعلام الإباضية قسم المغرب، جمعية التراث، لجنة البحث العلمي المطبعة العربية، غرداية ط الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٧٢-المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار ج الرابع تح د/ محمد حلمي، د/ أبو الوفا الغنيمي ط الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون، ج السابع خلق القرآن، بإشراف د/ طه حسين، قوّم نصه / إبراهيم الإبياري المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
٧٣- مقالات المسلمين واختلاف المصلين، الإمام الأشعري، تح / محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية ط الأولى ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
٧٤-مقدمة التوحيد، أبو حفص عمرو بن جميع مطبعة الفجالة ط الأولى ١٣٥٢هـ/ ١٩٥٣م.
٧٥-الملل والنحل، الشهرستاني، تح / أحمد فهمي محمد دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٩٢م، نسخة أخرى تح/ عبد العزيز الوكيل مؤسسة الحلبي ط الأولى١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.
٧٦-منهج الطالبين و بلاغ الراغبين، خميس بن سعيد بن على بن مسعود الشخصي الرستاقي، تح/ سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، أعد الكتاب للطبع وراجعه أ/ عبد المنعم عامر وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان ط الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٧٧-الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف،أبوعمار عبد الكافي الإباضي، خرج أحاديثه وعلق على نصوصه د/ عبد الرحمن عميرة دار الجيل بيروت.
٧٨-نشأة الحركة الإباضية في البصرة ومناقشة دعوى تأسيس جابر بن زيد لها وعلاقتها بالخوارج، د. محمد عبد الفتاح عليان دار الهداية للطباعة والنشر ط الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٧٩-نهاية الإقدام في علم الكلام،الشهرستاني، تصحيح / الفرد جيوم مكتبة المثني بغداد، بدون.
٨٠-الوجيز في عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عبد الحميد الأثري راجعه وقدم له د. سعود الشريم، د. ناصر العقل دار ابن كثير دمشق بيروت ط الرابعة١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

ثالثا – رسائل الماجستير:

٨١-التأويل الكلامي عند الإباضية دراسة وتحليل، أ/ عبد الله بن علي المطيعي رسالة ماجستير بكلية التربية جامعة الملك سعود ١٤٢٤هـ/١٤٢٥هـ
٨٢-الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، أ/ غالب بن علي غواجي، رسالة ماجستير بكلية الشريعة جامعة الملك سعود ١٣٩٨هـ/١٣٩٩هـ.
٨٣-الفكر السياسي عند الإباضية وتطبيقاته في الجزائر وعمان، رسالة ماجستير بكلية

دار العلوم، أ/ محمود مسعود شيبة نصار.

رابعا – الدوريات والحوليات:

٨٤-الإباضية تعاليمهم وانتشارهم في المغرب، خالد أحمد صالح مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية العدد الأول ٢٠١١م .

٨٥-أسس الاتفاق بين الإباضية والمعتزله دراسة في ضوء عقيدة أهل السنة. د/ عبد البديع محمد عبد الله محمد سالم بحث منشور بحولية كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق العدد الحادي والعشرون ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م.

٨٦-الصلة بين الإباضية ومذهب يالمعتزلة والأشاعرة دراسة عقائدية مقارنة، د/ عبدالرحمن تركي معهد الآداب واللغات المركز الجامعي بالوادي.

٨٧-عقيدة الإباضية من كُتبهم، د/ محمود محمد حسين،بحث منشور بحولية كلية أصول الدين القاهرة، العدد الثاني والعشرون ٢٠٠٥م.

٨٨-عمان قبل وبعد الإسلام، محاضرة ألقاها أ/ عامر الموهوبي في مهرجان العالم الإسلامي بلندن ١٩٧٦م، ونشرتها مجلة تراثنا العدد الأول أكتوبر ١٩٨٦ أصدرتها وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

٨٩-المسائل العقدية الخلافية بين الأشاعرة والإباضية دراسة مقارنة، د/ محمد عبد العاطي عباس بحث منشور بمجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (١٢٩، الجزء الثاني) جماد أول ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩٠-منهج الإباضية في معالجة مشكلة الذات والصفات، بحث منشور بمجلة التفاهم، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الدينية سلطنة عمان، الشبكة العنكبوتية موقع مجلة التفاهم، العدد الثاني والعشرون ربيع ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

فهرس الموضوعات

١	الموضـــــوع	الرقم
٢	المقدمة	١٥
٣	الفصل الأول: صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة	٢٢
٤	المبحث الأول: الإباضية (الأصل والنسبة)	٢٢
٥	المبحث الثاني: نشأة الإباضية ومدى صلتها بالخوارج والمعتزلة	٢٨
٦	الفصل الثاني: أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في المسائل العقدية عند الإباضية	٤٠
٧	التمهيد: منهج الإباضية في الاستدلال على مسائل العقيدة	٤٠
٨	المبحث الأول: أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في مسائل الإلهيات عند الإباضية	٥٠
٩	المبحث الثاني: أثر صلة الإباضية بالخوارج والمعتزلة في مسائل السمعيات عند الإباضية	٦٨
١٠	الخاتمة	٨٩
١١	ثبت المصادر والمراجع	٩١
	فهرس الموضوعات	٩٨